



MDC
MEDIA DEVELOPMENT CENTER



سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام
مركز تطوير الإعلام

الإعلام العمومي الفلسطيني إمكانيات التحقق ودوره في إعادة صياغة الهوية الجمعية

البيضان،
عمر نزال وسعيد أبو محلا

٢٠١٥

سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام
مركز تطوير الإعلام

الإعلام العمومي الفلسطيني إمكانيات التحقق ودوره في إعادة صياغة الهوية الجمعية

البيطان:
عمر نزال وسعيد أبو محلا
إشراف
د. وليد الشرفا

٢٠١٥

سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام
مركز تطوير الإعلام

الإعلام العمومي الفلسطيني
إمكانيات التحقق
ودوره في إعادة صياغة
الهوية الجمعية

إعداد

عمر نزال وسعيد أبو معلا

إشراف

د. وليد الشرفا



© تم إنتاج هذا البحث في وحدة الأبحاث والسياسات بمركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، في العام ٢٠١٤-٢٠١٥، بدعم من وكالة التنمية السويدية (SIDA). والبحث ملكية حصرية للمركز والجامعة، وحقوق نشره أو اقتباسه تخضع للملكية الفكرية، والآراء الواردة في البحث لا تعبر بالضرورة عن الجامعة.



SWEDEN

مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت: (mdc.birzeit.edu)

هاتف: ٢٩٨٢١٧٥ - فاكس: ٢٩٨٢١٨٠

منسق وحدة الأبحاث والسياسات: صالح مشاركة

التدقيق اللغوي: خالد سليم

التصميم الغرافيكي: عاصم ناصر

الطبعة الأولى، رام الله، شباط، ٢٠١٦

الفصل الأول

٦	إشكالية البحث وإجراءاته المنهجية
٦	مقدمة
٨	أولاً: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية
٨	ثانياً: أهمية الدراسة
٩	ثالثاً: أهداف الدراسة
٩	رابعاً: الدراسات السابقة
١١	خامساً: تساؤلات الدراسة
١٢	سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الثاني

١٦	إمكانيات تحقق الإعلام العمومي الفلسطيني
١٦	مفهوم الإعلام العمومي والحاجة له، وبرز التجارب العربية والعالمية.
٢٢	الإعلام العمومي في السياق الفلسطيني
٢٤	الواقع القانوني لوسائل الإعلام الرسمية
٢٨	مركزات الإعلام العمومي في الحالة الفلسطينية
٢٤	تأسيس وسائل إعلام جديدة أم تحويل القائم منها؟

الفصل الثالث

٣٨	معضلات اشتغال الإعلام العمومي في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية
٤٠	أولاً: طبيعة النظام السياسي الحالي وأثره على الإعلام العمومي
٤٣	دور الإعلام العمومي في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية
٤٤	أدوار الإعلام العمومي في ظل الواقع السياسي الهجين
٤٦	ثانياً: أثر الانقسام السياسي على الإعلام العمومي الفلسطيني في بناء هوية وطنية
٥٢	ثالثاً: إشكالية الإعلام العمومي في بناء هوية وطنية في ظل الشتات الفلسطيني
٥٧	النتائج العامة للدراسة
٦٠	المقترحات

إشكالية البحث وإجراءاته المنهجية
الفصل الأول

الفصل الأول

إشكالية البحث وإجراءاته المنهجية

مقدمة:

ارتباطاً بالتغيرات في المشهد العربي خلال السنوات القليلة الماضية، وتحريك المياه الراكدة من خلال ما يعرف بالربيع العربي؛ فقد شهدت الفترة ذاتها عودة للحديث عن الإعلام العمومي بعد سنوات طوال وعجاف، تكرر خلالها وجود ودور الإعلام الحكومي أو الرسمي في البلدان العربية على حساب الإعلام الخادم لمصالح وقضايا المواطنين.

وفيما لا يزال البحث مستمراً عن شكل الإعلام الأكثر مهنية وحيادية ومواءمة للتعبير عن قضايا واحتياجات مختلف فئات المجتمع وشرائحه وتوجهاته ولغاته، فإنه من الواضح حتى الآن أن الإعلام العمومي هو الشكل الأكثر استجابة لهذه القضايا والاحتياجات.

ورغم تسمية غالبية جهات الإشراف على الإعلام الحكومي في البلدان العربية بـ "هيئة عامة"، للدلالة على استقلالية جهات الإشراف على الإعلام عن السلطة الحاكمة، إلا أن التمحيص في تركيبة وأداء هذه الهيئات يخالف ذلك.

وقد تكررت في الحالة الفلسطينية تجربة خاصة شبيهة بالتجارب العربية الأخرى من حيث إعادة إنتاج أنماط متجددة من الإعلام الرسمي وتوصيفها باعتبارها إعلاماً عمومياً، وهي تجربة يحسب لها أنها مبادرة ذاتية من المستوى الرسمي وولدت بقرار منه، ويسجل عليها أنها غيرت في الشكل والتسميات في مسيرة لم تكتمل بعد، رغم أن اكتمالها حاجة ملحة للشعب الفلسطيني الذي يواجه تحديات جمة تتعلق بمصيره وبقضيته الوطنية وبتحقيق أهدافه المجمع عليها. وضمن متطلبات عديدة واجبة لمواجهة هذه التحديات، يبرز متطلب العمل على إعادة صوغ الهوية الوطنية الفلسطينية التي تواجه الكثير من مصادر التهديد والتحول بفعل مجموعة كبيرة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

وفي ظل واقع بات معه الإعلام ساحة أساسية لمعركة التحرر والبناء، لا بد من تكريس إعلام عمومي مستقل ومتحرر من وزر السلطة التنفيذية، ومن كافة الضغوط وقيود الرقابة، ليتسنى له لعب دور في خدمة المصالح العامة للشعب الفلسطيني المتنوع والمختلف سياسياً والمشتت جغرافياً.

ويمكن تعريف الاعلام العمومي بأنه (مرفق موجه لخدمة السكان داخل حيز جغرافي معين تشرف عليه الدولة من أجل تلبية حاجات لها علاقة بالمصلحة العامة ومخاطبة جميع مواطنيها والاستماع لهم بما يحمي التنوع والتعددية، على أن تعكس هذه التعددية في إدارة المؤسسة والعاملين فيها).

إن النظر إلى بناء الإعلام العمومي الفلسطيني ومستقبله يواجه ثلوثاً من المعضلات الرئيسية، أولها: الحالة السياسية المتشابكة والنظام السياسي الفلسطيني الهلامي الملامح، ففلسطين ليست دولة كاملة

المعنى والسيادة، وهي كذلك ليست بلداً محتلاً بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، وهو الأمر الذي يجعل من الواقع السياسي حالة هجينة بين مرحلة التحرر الوطني وما تقتضيه من مواجهة مفتوحة مع المحتل على كافة الصعد، وبين بناء الدولة وأطرها ومؤسساتها، وهذا ما يجعل من النظر إلى وسائل الإعلام الفلسطينية على اختلاف أنواعها وتوجهاتها نظرة مزدوجة في ظل اختلاف أدوار وفلسفات الإعلام في الدول المستقلة عنها في الدول المحتلة، فكيف الحال مع الوضع السياسي والنضالي الهجين الذي تعيشه القضية الفلسطينية!

إن هذه الحالة الفريدة عكست نفسها على تجربة الإعلام الفلسطيني، وبخاصة الرسمي، الذي انتقل بين عشية وضحاها من إعلام ثورة إلى إعلام دولة، مستجيباً لرؤية وقرار المستوى السياسي وما عاشه من قناعة، في حينه على الأقل، بأن اتفاق أوسلو هو قفزة التحول، فقفز الإعلام معه ليبقى معلقاً بالهواء حتى الآن.

وثانيها ترتبط بتشتت المجتمع الفلسطيني جغرافياً، هذا التشتت الذي بدأ مع نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وتجذر عقب نتائج حرب حزيران عام ١٩٦٧، وأفضى إلى واقع بات معه نحو نصف الفلسطينيين خارج وطنهم في المنافي ومخيمات الشتات، وعند الحديث عن الإعلام العمومي ودوره في بناء الهوية الوطنية، تفزع كإشكالية تحتاج إلى بحث كونها تعتبر هدفاً مركزياً للإعلام العمومي، فمن هو جمهور وسائل الإعلام العمومي في الحالة الفلسطينية؟ وكيف يمكن مخاطبة هذا الجمهور في ظل تعدد الجغرافيا وما يرتبط بذلك من اختلاف في أوضاعه وأولوياته السياسية والاقتصادية وهموم العيش والقضايا الحياتية اليومية؟

أما ثالثها، فتتعلق بالتمثيل السياسي للفلسطينيين، فناهيك عن وجود أكثر من ١٥ حزباً وفضيلاً سياسياً تشط بين الفلسطينيين وتمثل قطاعات واسعة منهم، وهو مسألة قد ينظر لها كحالة طبيعية وصحية، إلا أن هذا يجب ألا يتعارض مع، أو يعيق، ضرورة وجود مرجعية سياسية وطنية جامعة لكل الشعب الفلسطيني، وهو ما عبرت عنه منظمة التحرير الفلسطينية لفترة طويلة من الزمن، وإلى أن برزت القوى الإسلامية بجمهورها الواسع لتكسر هذا الإجماع والتوافق الوطني والشعبي، وعزز من ذلك التغيير الذي حصل على أدوار المنظمة وسياستها منذ اتفاق أوسلو، وهو ما أسهم أيضاً في زعزعة مكانة المنظمة في وجدان الشعب الفلسطيني، وتجذر هذا الخلل في التمثيل الجمعي للفلسطينيين بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، ليعمق ذلك ليس فقط حالة الانقسام السياسي، بل ليعمق أيضاً التباين القائم أصلاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم عوامل تاريخية وسياسية معروفة، هذا الواقع يترك كبير الأثر على الإعلام العمومي الفلسطيني ويزيد من تعقيد إمكانية تحقيقه والقيام بهامه ودوره في خدمة قضايا الفلسطينيين ومنها إعادة صياغة وبناء الهوية الوطنية الجمعية للشعب الفلسطيني.

إن سؤال إمكانات تحقق الإعلام العمومي من عدمه يطرح وفق المعطيات القائمة والمعضلات الثلاث المشار إليها، التي تفرض نفسها عند الإجابة على ذلك، وتفرض نفسها بقوة أكبر عند الشروع بعملية بناء الإعلام العمومي وتحديد آليات البناء والفلسفة والأهداف والرؤى التي سيعمل على هديها.

أولاً: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

إشكالية الدراسة

إن الإشكال الأهم الذي يواجه الإعلام الفلسطيني يتمثل في تكريس نموذج الإعلام الرسمي بأساليب هوأدواره ومضامين مخرجاته، وغياب مفهوم واضح ومتفق عليه للإعلام العمومي، قادر على محاكاة ما يعيشه الفلسطينيون من أزمات وما يواجهونه من تحديات جمة.

وفي جانب آخر من الإشكال، فإن هناك عددًا كبيرًا من وسائل الإعلام الخاصة، يصل إلى أكثر من مئة محطة إذاعة وتلفزة فضائية وأرضية فلسطينية. «تنتشر في فلسطين ٨٥ محطة إذاعية (٧٠ في الضفة و١٥ في غزة)، و١٧ محطة تلفزيونية»^١، لكنها لا تعكس تمامًا التعددية القائمة في المجتمع الفلسطيني، إذ إن غالبية وسائل الإعلام هذه تصنف كقطاع خاص، يرتبط بتوجهات وسياسات المالكين والمعلنين، فيما هناك عدد من وسائل الإعلام الحزبية ذات تأثيرات متباينة.

وحيث إن وسائل الإعلام الرسمية تمول من خزينة السلطة الوطنية التي تتألف أساسًا من عوائد الضرائب والجمارك والمكوس التي يدفعها المواطنون، ومن أموال الدول المانحة التي تعتبر أيضًا أموالاً ممنوحة للمواطنين؛ فإن المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة هو الممول فعليًا لوسائل الإعلام الرسمية، وبهذا، فإن من حقه أن يكون الإعلام العمومي معبرًا عن قضاياهم ويعكس احتياجاتهم، ويرتبط بهذا حق المواطن أيضًا، في حياة ديمقراطية كفلها القانون الأساسي، وتاريخ وراث الشعب الفلسطيني، الذي يعتبر الإعلام الحر وحرية الرأي والتعبير أحد أشكاله.

في ضوء ذلك، يتحدد السؤال الرئيسي التالي: ما هي إمكانية تحقق إعلام عمومي فلسطيني في ظل الواقع والمعطيات الراهنة، بما يشمل السياسات والتوجهات المرتبطة بالديمقراطية والحريات العامة، وبخاصة حرية الرأي والتعبير والعمل الصحافي، والقوانين والتشريعات، وإمكانية تنفيذ ذلك فعليًا؟ وما هي العضلات التي تواجه هذه التجربة، ارتباطًا بطبيعة النظام السياسي، وحالة الانقسام الحزبي، وواقع الشتات الفلسطيني، وما هو دور الإعلام العمومي في بناء هوية وطنية جمعية للفلسطينيين؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

تتعلق أهمية الدراسة من كونها:

- تبحث في سؤال الإعلام العمومي وفق الحالة الفلسطينية الخاصة التي ترتبط بمجموعة كبيرة من الظروف الاستثنائية التي تركت أثرها على واقع الإعلام الفلسطيني بمجمله، وتحديدًا الإعلام الرسمي وإمكانية تحوله لإعلام عمومي.

(١) دراسة، تقييم تطور الإعلام في فلسطين، (رام الله، مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت، ٢٠١٤)، ص ٢٨.

- تحاول أن تجيب على واقعية إيجاد إعلام عمومي ينبثق من رحم الإعلام الرسمي الحالي أو من خلال ولادة جديدة، في ظل البيئة القانونية التي يستند إليها في عمله، ومرجعياته السياسية والإدارية، وطبيعة تمويله، والمرجعيات التي تتحكم في ذلك.
- تبحث في علاقة الإعلام العمومي ودوره في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية، من خلال النظر إلى أهم التحديات التي تواجهه فيما لو تشكل، وبخاصة النظام السياسي، والانقسام بين حركتي فتح وحماس، والشتات الفلسطيني.
- رصد معضلات الواقع في رسم تصور للمستقبل لطبيعة عمل الإعلام العمومي.
- تعويض الفقر في الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع الإعلام العمومي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تحديد تعريف للإعلام العمومي ضمن الحالة الفلسطينية، ارتباطاً بمضامين ما يقدمه، وبنية هيئاته الإشرافية والقيادية دون الاكتفاء بمجرد التسمية، حيث تشير التقارير السنوية لاتحاد إذاعات الدول العربية إلى وجود «١٦٨ قناة عمومية عربية من أصل ١٣٢٠ قناة عاملة خلال عام ٢٠١٣»، وهو ما يبدو مغايراً للواقع.
- توضيح مرتكزات الإعلام العمومي في الحالة الفلسطينية، من حيث البيئة القانونية، والقوانين الناظمة لعمله، واستقلالية ومهنية جهات الإشراف على أدائه، واستقلالية مصادر تمويله، ومضامين ومخرجات البث والنشر، بما يعكس التنوع والتعددية ويضمن وحدة الهوية.
- آليات تحقق الإعلام العمومي في الأراضي الفلسطينية.
- تفكيك أبرز المعضلات التي تواجه الحالة الفلسطينية، وعلاقة ذلك بعمل وأداء الإعلام العمومي الفلسطيني في بناء هوية وطنية جمعية.
- وضع تصور استشرافي لطبيعة عمل الإعلام العمومي الفلسطيني، يضمن لعب دور مركزي في بناء الهوية الوطنية، انطلاقاً من فهم كامل للحالة الفلسطينية.

رابعاً: الدراسات السابقة

لا توجد أي دراسات فلسطينية سابقة، في حدود اطلاع الباحثين، تناولت موضوع هذا البحث وحاولت الغوص

(٢) اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، البث الفضائي العربي (اتحاد إذاعات الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ٢٠.

في مسألة الإعلام العمومي والهوية الوطنية الفلسطينية، ولكن هناك دراسات انضردت بجزئية واحدة، إما الهوية أو الإعلام، ومن هذه الدراسات:

١. دراسة للباحث سعيد أبو معلا عن «رموز الهوية الوطنية الفلسطينية في التغطية الصحافية المصورة لعضوية (دولة فلسطين) في الأمم المتحدة»^٢، التي هدفت إلى التعرف على رموز الهوية الوطنية الفلسطينية في التغطية الصحافية المصورة في صحيفة «الأيام» الفلسطينية لقضية التقدم لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة (٢٠١١).

٢. دراسة للدكتور «محمود ميعاري»^٣ عن «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي (الخط الأخضر)»، التي تناولت أهم التحولات التي أصابت هوية الفلسطينيين الجماعية على جانبي الخط الأخضر منذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم، وأظهرت نتائجها أن الهوية الفلسطينية بقيت أقوى الهويات في فترة اتفاق أوسلو، وبعد إقامة السلطة الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٤، إلا أنها فقدت جزءاً من قوتها بفعل تعزز الهويات التقليدية، وخصوصاً الهويتين الدينية والحمائلية. وفشل عملية السلام وتدهور الوضع الاقتصادي، لا سيما خلال انتفاضة الأقصى، ساهما في تعزيز شعبية الحركات الإسلامية، وبالتالي في تعزيز الهوية الإسلامية، وهو ما ترافق مع تراجع أحزاب اليسار الفلسطينية، ودعم السلطة الفلسطينية لنظام الحمولة، ما عزز الهوية الحمائلية بدلاً من الوطنية.

٣. دراسة للباحث «عماد أبو رحمة»^٤ عن «أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، وتحديدًا لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة»، التي أظهرت نتائجها أن الهوية الفلسطينية ليست معطى ثابتاً، محدداً أو جامداً، بل هي هوية نسبية ومتغيرة، وبالتالي فإن تعريف الفلسطينيين لأنفسهم (أي هويتهم) يظل عرضة للتعديل وإعادة التركيب، ارتباطاً بعوامل الزمان والمكان. كما أن الهوية الفلسطينية متعددة الأبعاد، وليست أحادية، تتشكل من العديد من العناصر والمضامين المتداخلة والمتألفة في الوقت نفسه. وكشفت الدراسة عن عمق التداخل والتعقيد بين أبعاد ومكونات الهوية الفلسطينية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، بمعنى أن قوة بعد معين من أبعاد الهوية لدى اتجاه ما، باعتباره الهوية الرئيسية، لا يعني غياب أو ضعف هذا المكون لدى أصحاب هويات رئيسية أخرى، فالمكون الإسلامي كان الأقوى لدى الإسلاميين، إلا أنه كان قوياً لدى المنتمين لفتح ولليسار.

٢) سعيد أبو معلا. «رموز الهوية الوطنية الفلسطينية في التغطية الصحافية المصورة لعضوية (دولة فلسطين) في الأمم المتحدة»، بحث علمي غير منشور، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، ٢٠١٢.

٤) محمود ميعاري. «تطور هوية الفلسطيني نعل جانبي (الخط الأخضر)». مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٩، عدد ٧٤-٧٥ (ربيع/صيف ٢٠٠٨)، صفحة ٤١، على رابط: http://www.palestine-studies.org/ar__journals.aspx?id=10033&r=abstract

٥) - عماد أبو رحمة. «أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية/ دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١.

وأظهرت الدراسة أن التحول في الفكر السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو لم يترافق مع تحول مماثل على مستوى الثقافة السياسية والعقائدية التي شكلت أساس بناء تصورات الهوية الجماعية للفلسطينيين على مدى عقود متتالية، كما أن فشل مسار التسوية في تحقيق هدف الاستقلال الوطني لم يشجع على حدوث هذا النوع من التحول، بل على العكس من ذلك تراكمت عوامل الإحباط لدى الفلسطينيين وتراجع مستوى التأييد لعملية التسوية مع مرور كل جولة مفاوضات دون أن تتحقق نتائج تذكر لصالح الفلسطينيين، كما ترتبت على ذلك نتائج خطيرة على الهوية الفلسطينية، لعل أبرزها تراجع الدور والمكانة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي عبر عن تراجع المكون الوطني للهوية الفلسطينية كما صاغتها المنظمة، مقابل البروز القوي للمكون الإسلامي للهوية نتيجة لصعود تيار الإسلام السياسي.

٤. دراسة للباحثة «شذى عودة»^٦ بعنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في توظيف الإعلام المستقل نحو التحول الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الإنسان»، التي صدرت عن اتحاد الشباب الفلسطيني عام ٢٠١٢، وبحثت أساساً في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية غير الحكومية، وبشكل خاص مع المؤسسات ووسائل الإعلام والصحافيين، وفي نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وسيادة الديمقراطية، وخلصت إلى وجود إشكاليات في هذه العلاقة التي غاب عنها التنسيق والتكامل بسبب قصور من كلتا الجهتين، وحملت وسائل الإعلام مسؤولية أساسية بعد أن استنتجت أنه ليس هناك إعلام فلسطيني مستقل بالمعنى الكامل للمفهوم.

٥. دراسة للباحث «ماجد العاروري»^٧ بعنوان «قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون»، التي صدرت في رام الله عام ٢٠١٢ عن الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان)، وتناولت بشكل رئيسي مدى مواءمة الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية المتبعة في الهيئة مع القوانين الفلسطينية وأسس ومبادئ النزاهة والشفافية المتبعة عالمياً، وخرجت بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز سلامة الإجراءات المتبعة، كما أشارت إلى العديد من نقاط الضعف والنواقص في المرسوم الرئاسي الذي قضى بتحويل الهيئة إلى هيئة عامة.

خامساً: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات في سبيل تحقيق أهدافها، وهي على النحو التالي:

- هل هناك حاجة لإيجاد إعلام عمومي فلسطيني؟

٦ (شذى عودة وآخرون، دور مؤسسات المجتمع المدني في توظيف الإعلام المستقل نحو التحول الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الإنسان، (رام الله: اتحاد الشباب الفلسطيني، ٢٠١٢).

٧ (ماجد العاروري، قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون، (رام الله: مؤسسة أمان، ٢٠١٣).

- هل المرسوم الرئاسي رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ كاف لإنجاز عملية تحويل هيئة الإذاعة والتلفزيون إلى هيئة عمومية؟
- ما هي إمكانات ومعيقات واشتراطات تأسيس الإعلام العمومي في الحالة الفلسطينية؟
- كيف يمكن تمويل الإعلام العمومي في ظل الواقع الفلسطيني الحالي؟
- ما هي أقصر الطرق وأكثرها نجاعة لتأسيس إعلام عمومي فلسطيني: المضي في عملية التحول الحالية وفقاً للمرسوم الرئاسي، أم تأسيس وسائل إعلام جديدة؟
- ما أثر النظام السياسي الفلسطيني القائم على مفهوم تأسيس إعلام عمومي معبر عن الحالة الفلسطينية أمام أحد أبرز أدواره، المتمثل في بناء هوية وطنية جمعية؟
- كيف يؤثر الانقسام السياسي على تجربة الإعلام العمومي الفلسطيني ودوره في بناء هوية وطنية جمعية؟
- كيف يتم التعامل في تجربة الإعلام العمومي الفلسطيني مع جزئية الشتات الفلسطيني ودوره في بناء هوية وطنية جمعية؟

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي الدراسة إلى البحوث الكيفية التي تركز على رصد طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، أو موقف معين، أو جماعة معينة، وهي تعد جهداً علمياً منظماً للحصول على البيانات والمعلومات والأوصاف عن الظاهرة موضوع الدراسة.

واعتمدت الدراسة على أداة المسح والمقابلات، وتم في ضوء ذلك اختيار عينة قصدية من الصحفيين والإعلاميين العاملين في الحقل الإعلامي لوصف رؤيتهم لأفاق تجربة إعلام عمومي فلسطيني في ظل الظروف الفلسطينية الراهنة وكيف يمكن أن يؤثر هذا الإعلام في بناء هوية وطنية جمعية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع العاملين في الحقل الإعلامي على اختلاف أنواعه وأشكاله في كل مناطق التواجد الفلسطيني الرئيسية (الضفة الغربية/ قطاع غزة/ الأردن/ لبنان/ سوريا/ الداخل).

وقد حرص الباحثان، عند اختيار العينة القصدية، على أن تكون ممثلة لـ:

- أصحاب الخبرة الطويلة وذوي الرؤية في العمل الإعلامي.
- إعلاميين من توجهات سياسية مختلفة.

• إعلاميين في مؤسسات رسمية وخاصة.

• إعلاميين في أماكن تواجد الفلسطينيين الرئيسية.

واعتمد الباحثان على الصدق الظاهري لأسئلة المقابلة المقننة من خلال عرض الاستمارة على مجموعة من الباحثين / المحكمين، الذين أشاروا بدورهم إلى صلاحية الأسئلة للتطبيق بعد إجراء بعض التعديلات.

أسلوب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة لجمع البيانات أسلوب المقابلة المعمقة مع مجموعة من الإعلاميين العاملين في الحقل الإعلامي في كل أماكن تواجد الفلسطينيين الرئيسية، وهو ما جاء على أكثر من شكل؛ المقابلة المباشرة (الوجاهية)، والمقابلة على الهاتف، وإرسال الأسئلة عبر الإيميل أو فيسبوك، لعدم تمكن الباحثين من الوصول لمفردات العينة في كل من الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والداخل الفلسطيني. كما اعتمدت الدراسة على أسلوب الملاحظة العلمية من الباحثين كونهما يعملان في الحقل الإعلامي، وهما شاهدان على مجموعة من الممارسات المهنية في الإعلام الرسمي أو الإعلام الفلسطيني الخاص.

الفترة الزمنية للدراسة:

أجرى الباحثان الدراسة في الفترة الواقعة بين ٢٠١٤/٧/١ ولغاية ٢٠١٥/٢/٢٠، حيث قام الباحثان بتوزيع الاستمارة أو التواصل مع الإعلاميين المهتمين في موضوع الدراسة، وقد تواصل الباحثان مع مجموعة كبيرة من الصحفيين والإعلاميين المستهدفين، وتجاوب عدد قليل منهم في الرد والإجابة عن الأسئلة بسبب تخصص وعمق موضوع البحث، وهو ما دفع الباحثين لتضييق دائرة الإعلاميين المستهدفين للحصول على أكبر نسبة لضمان إمكانية تعميم نتائج الدراسة.

وفي سبيل ذلك، تمكن الباحثان من الوصول إلى ١٧ إعلامياً فلسطينياً ضمن مجتمع البحث، علماً أنهما تواصلتا مع ما يزيد على ٥٠ إعلامياً فلسطينياً لذات الغرض، وكانت ردود أفعالهم على أسئلة المقابلة المقننة سلبية، وهو ما يدل، في أحد تفسيراته، على عدم وجود إطار معرفي ووعي بموضوع الدراسة، إضافة إلى دقة أسئلة المقابلة وعمقها في سبيل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها المختلفة.

إمكانيات تحقق الإعلام
العمومي الفلسطيني
الفصل الثاني

الفصل الثاني

إمكانيات تحقق الإعلام العمومي الفلسطيني

مفهوم الإعلام العمومي والحاجة له، وابرز التجارب العربية والعالمية

فيما لا يزال البحث مستمرًا عن شكل الإعلام الأكثر مهنية وحيادية ومواءمة للتعبير عن قضايا واحتياجات مختلف فئات المجتمع وشرائحه وتوجهاته ولغاته، عن إعلام يعكس التنوع والتعدد في المجتمع ويوحده تحت راية رموزه الوطنية وهويته الجمعية، فإن الواضح حتى الآن أن الإعلام العمومي هو الشكل الأكثر استجابة لهذه القضايا والاحتياجات، والأقدر على توحيد الهوية.

وقد خبرت التجارب العالمية ثلاثة نماذج أساسية من الإعلام، هي: "النموذج التجاري، ونموذج الدولة، ونموذج الهيئة المستقلة للإذاعة والتلفزيون"^٨، ويعتبر نموذج الهيئة المستقلة الأكثر قدرة على تحقيق المصلحة العامة للمواطنين وتلبية حاجاتهم في المعرفة الإخبارية وفي التحليل والتثقيف والترفيه، حيث «بينت تجربة عديد البلدان أن المصلحة العامة في مجال البث الإذاعي لا تتحقق على أيدي الشركات الخاصة التي تسعى قبل كل شيء إلى تحقيق منافع ربحية. ومن جهة أخرى، فإن تجارب البلدان التي اختارت النموذج الحكومي للبث الإذاعي أدت إلى إشراف مباشر للسلطة على العمل الإذاعي، وفشلت بدورها في تحقيق أهداف الخدمة العامة الإذاعية والتلفزيونية»^٩.

إن الإعلام العمومي هو حق أساسي للمواطن في بلده، ليس فقط باعتبار المواطن هو دافع الضرائب ومن حقه تلقي خدمة الإعلام، بل باعتباره أيضاً أحد تجليات الديمقراطية ويرتبط جداً بتحقيق هذه الديمقراطية وتميزها بما يتجاوز صندوق الانتخاب الذي يعتبر ممارسة ديمقراطية شكلاً وليس بالضرورة مضموناً، فالمواطن يريد إعلاماً ينبش التراب عن الحقيقة، لا إعلاماً يخفي الحقيقة تحت التراب.

وتهتم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بالإعلام العمومي وتدعم وجوده وتطويره، وتولي منظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة (اليونسكو)، باعتبارها المنظمة المخولة من الأمم المتحدة برعاية شؤون الإعلام ودعم حرية الرأي والتعبير حول العالم، اهتماماً خاصاً بالإعلام العمومي، «وتشدد المنظمة أيضاً على أهمية الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون التي يتم تشغيلها وتمويلها وضبطها بمبادرة من الجمهور العام ومن أجله. فهذه الهيئات لا تتسم بطابع تجاري ولا بطابع حكومي، وهي محمية من أي تدخل سياسي أو أي ضغوط تجارية قد تُمارس عليها. وترمي الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون إلى تزويد المواطنين بالمعلومات

٨) عبد الكريم حيزاوي، مجلة الإذاعات العربية عدد ١، ٢٠١٢، اتحاد إذاعات الدول العربية، ص ١١.

٩) المصدر السابق، ص ١١.

وتتقيفهم وإعداد البرامج الترفيهية لهم. ومن شأن هذه الهيئات أن تكون حجر أساس للديمقراطية عندما تركز على مبادئ التعددية وتنوع البرامج والاستقلالية التحريرية والمساءلة والشفافية، وعندما تحظى بالتمويل اللازم^{١٠}، وحسب وثيقة برنامج ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لليونسكو، فإن «السمعي البصري للخدمة العامة يؤمن دوراً مهماً باعتباره واسطة للولوج وللمشاركة في الحياة العامة»^{١١}، وتضيف الوثيقة أن «إستراتيجية هذه المنظمة الأممية ترمي إلى تعزيز دور الإذاعة والتلفزيون العموميين، نظراً إلى الخدمة المتميزة التي يقدمانها والمتمثلة في تمكين الجمهور من الإعلام والمعرفة، من خلال برامج ذات جودة عالية تستجيب لحاجات مختلف الشرائح المستهدفة وانتظاراتها»^{١٢}.

إن الإعلام الحر في البلدان الحرة، والإعلام العمومي في البلدان التي تعيش مرحلة تحول أو دخلت للتو في مرحلة تجذر الديمقراطية، يعكس واقع تلك البلدان تماماً، بل هو مقياس لمدى ديمقراطيتها. ووفقاً للبروفيسور موريس ديفرجيه، أحد كبار أساتذة الحقوق العامة في باريس، فإن «البلدان الحرة تتميز بأمرين: العازل، ومكان بيع الصحف»، أما العازل فهو الساتر الذي يحجب المواطن عند الإدلاء برأيه في صندوق الانتخاب، وهو ضروري لتأكيد نزاهة العملية الانتخابية، وأما مكان بيع الصحف، فهو يعكس التنوع والتعددية والشمول في وسائل الإعلام، وهو أمر ضروري يعكس حرية الرأي والتعبير وتدقق المعلومات.

وتعتبر تجربة هيئة الإذاعة البريطانية BBC أولى تجارب الإعلام العمومي في العالم وأكثرها ديمومة واستمرارية، حيث تأسست الهيئة عام ١٩٢٧ بعد أن عانت شركة الإذاعة البريطانية، التي كانت قد أسست عام ١٩٢٢ أول إذاعة بريطانية، من مشاكل مالية، فعمدت بريطانيا إلى إنقاذ التجربة وشراء الشركة وتحويلها إلى هيئة عامة بقرار ملكي، ثم أطلقت عام ١٩٢٨ أول خدمة إعلامية ناطقة بلغة غير الإنجليزية، هي صوت الإذاعة البريطانية باللغة العربية، إلى أن باتت اليوم شبكة واسعة متعددة الوسائط (راديو، وتلفزيون، وموقع إلكتروني، وتطبيقات هواتف ذكية)، ومتعددة اللغات، إذ تقدم خدماتها في ٢٧ لغة مختلفة حول العالم^{١٣}.

وقد جاء تأسيس هيئة الإذاعة البريطانية كهيئة عمومية مستقلة استجابة لحاجة المجتمع البريطاني ومصالح الدولة التي «لم تختبر حتى ذلك الوقت سوى صحافة القطاع الخاص، التي كانت تبحث أساساً عن المنافع المادية وتصطف خلف مصالح أحد الحزبين الكبيرين: حزب المحافظين وحزب الليبراليين، قبل

١٠) تنمية القدرات المؤسسية لوسائل الإعلام، الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونسكو، <http://www.unesco.org/new/ar/communication-and-information/freedom-of-expression/dialogue-for-peace/media-in-conflict-and-post-conflict-situation-and-countries-in-transition/institutional-media-development/#topPage>. تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٩.

١١) عبد الكريم حيزاوي، مجلة الإذاعات العربية، عدد ١، ٢٠١٢، اتحاد إذاعات الدول العربية، ص ٩.

١٢) المصدر السابق، ص ٩.

١٣) موقع هيئة بي بي سي على الإنترنت <http://www.bbc.com>

سنوات من ولادة حزب العمال^{١٤}، لذا، فقد ارتأى البرلمان البريطاني ضرورة لوجود إعلام مستقل بعيد عن تأثيرات أي من الحزبين.

وتعتمد الهيئة على تمويل مستقل للقسم الإنجليزي «من خلال ضريبة خاصة تبلغ حوالي ١٤٠ جنيهاً إسترلينياً تتم جبايتها مباشرة بشكل سنوي منكل بيت فيبريطانيا»^{١٥}، فيما تدير BBC شبكاتها باللغات الأخرى بتمويل حكومي من وزارة الخارجية، باعتبار ذلك شأنًا يخص السياسة الخارجية للمملكة.

وإلى جانب الـBBC وما يحكمها من أنظمة وضوابط تضمن أكبر قدر من الحياد والنزاهة في أدائها المهني، هناك أيضاً في بريطانيا ما يسمى الافكوم، وهي الهيئة الضابطة أو التعديلية الموجودة في بريطانيا، والتي تتابع وتشرف على عمل الإعلام، سواء كان خاصاً أو عمومياً، باستثناء الصحف وتعمل على التحقق من توافقه مع قواعد وأخلاقيات المهنة^{١٦}. راجع الموقع الرسم للهيئة <http://www.ofcom.org.uk>.

ومن أبرز تجارب الإعلام العمومي على الصعيد العالمي أيضاً تجربة ألمانيا، البلد التي كانت أول من استخدم الإعلام الحكومي الموجه على يد جوبلز وزير الدعاية إبان عهد هتلر، فقد باتت الآن بلدًا آمن دون إعلام حكومي، لأن «ألمانيا لا تملك الآن في ظل الديمقراطية أي وسائل إعلام تابعة للحكومة»^{١٧}، رغم وجود نحو ٤٠٠ جريدة و٢١٢ محطة إذاعية وتلفزيونية ومئات المواقع الإخبارية الإلكترونية. مع الإشارة الى الوضع المتميز لمحطة DW فهي بحسب ما قال رئيس القسم العربي فيها د. ناصر الشروف خلال مقابلة لموقع شبكة الصحفيين الدوليين (ijnet) مؤسسة شبه حكومية أيان ميزانيتها العامة تأتي من الحكومة الألمانية رغم انها موجهة للخارج وغير موجودة على نظام الكابل داخل ألمانيا.

ففي أعقاب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، «تم تأسيس تلفزيون ARD الذي يدير بتأ رئيسياً على المستوى الوطني، وبالوقت ذاته عدداً من المحطات التي تبث على مستوى كل ولاية»^{١٨}.

أما في المنطقة العربية، وتماشياً مع الاتجاه العام الذي فرضته التجارب المختلفة عربياً وعالمياً، وسياق التطورات التكنولوجية المتسارعة وما أدت إليه من انفتاح لفضاء الإعلام على مصراعيه؛ فقد بدأ «العدول التدريجي عن احتكار الدولة وتحرير القطاع السمعي البصري»^{١٩}، وهنا يسجل للملكة المغربية سبقها لالتقاط هذه المتغيرات والبدء فعلياً بخوض أول تجربة إعلام عمومي حقيقية، رغم أن بعض البلدان العربية الأخرى

١٤) مقابلة خاصة مع عارف حجاوي/ مدير مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت، شباط ٢٠١٥.

١٥) المصدر السابق.

١٦) نجلاء العمري، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمعي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد إذاعات الدول العربية في كانون الأول ٢٠١١، مجلة الإذاعات العربية، عدد ١، ٢٠١٢، ص ٤٩.

١٧) موقع مصرس: الصحافة في ألمانيا حرية بطعم المسؤولية، <http://www.masress.com/akhbarelyom/8761>، 2012/3/23.

١٨) مقابلة خاصة مع عارف حجاوي/ مدير مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت، شباط ٢٠١٥.

١٩) عبد الكريم حيزاوي، مجلة الإذاعات العربية عدد ١، ٢٠١٢، اتحاد إذاعات الدول العربية، ص ٩.

كانت أعلنت سنوات قبل ذلك عن عمومية إعلامها، إلا أن هذا لم يكن أكثر من مجرد حبر على ورق، فيما بقي جوهر هذا الإعلام سلطوياً بامتياز.

ففي المغرب، «كانت الممارسة السياسية والممارسة الإعلامية تسيران جنباً إلى جنب، تأثيراً وتأثراً، تكاملاً وتعاوناً، في انسجام تام مع التطورات التي بدأ يراكمها المجتمع المغربي في مختلف مناحي الحياة العامة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»^{٢٠}، وبالاستفادة من تعديلات دستورية جرت في المغرب عام ١٩٩٦ التي تلاها تشكيل حكومة مغربية ضمت أحزاباً وتيارات متنوعة، بما فيها المعارضة التاريخية، وقد أفضت هذه المتغيرات عام ٢٠٠٢ إلى تأسيس «الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري»، بعد اتخاذ جملة من القرارات السياسية المهمة في مجال الإعلام السمعي البصري^{٢١}، أهمها تحرير فضاء الإعلام بالكامل من يد الحكومة والعهد به إلى الهيئة المستقلة الوليدة، بالاحتكام إلى مجموعة من القوانين والأنظمة الضابطة، وإلى ظهير ملكي (مرسوم ملكي) صدر عن الملك محمد السادس عام ٢٠٠٢. «إن عملها مؤطر بمجموعة من الأدوات القانونية (قانون الاتصال السمعي البصري)، والتعاقدية (دفا تر التحملات)، تضمن حق الجمهور في إعلام عمومي متنوع يستجيب لانتظاراته الإخبارية والتثقيفية والترفيهية، وهي وظائف أساسية تساهم في العملية التدموية وتجعل الجمهور قاعدة عمل الإعلام السمعي البصري وهدفه»^{٢٢}.

واستمر تقدم وتطور التجربة الإعلامية في المغرب منذ ذلك الوقت، مروراً بإقرار دستور جديد للبلاد جرى الاستفتاء الشعبي عليه عام ٢٠١١، رفع مكانة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من مكانة قانونية إلى مرتبة دستورية أسوة بالمجلس الدستوري والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنح الهيئة سلطات حقيقية واسعة، بحيث باتت «تعتمد أسلوب الحكامة الديمقراطية الجديدة لضبط وتقنين المجال السمعي البصري، من حيث الترخيص باستغلال الفضاء السمعي البصري، ومن حيث الإشراف على مضمون ما يقدم في وسائل الإعلام السمعي البصري العام والخاص»^{٢٣}، وهذا يعني أن سلطة إشراف الهيئة لم تنته عند الإعلام العمومي فقط، بل تجاوزته إلى الإعلام الخاص أيضاً.

وبين ما بدأته المغرب في حينه، وما وصلت إليه اليوم مسافة طويلة عرفت خلالها كل أشكال الجدل والتدخلات والضغوطات من كل الأطراف والنخب المعنية بترسيخ وتجذير التجربة، أو تلك المعارضة والمناوئة لها، وهو ما يؤهل هذه التجربة، وما وصلت إليه، لتكون نموذجاً صالحاً للاسترشاد به في المنطقة العربية.

وتنص المادة ٦ من الفصل الثاني المتعلق بتأليف المجلس (المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري) من

٢٠) طالع سعود الأسدي، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمعي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد إذاعات الدول العربية في كانون الأول ٢٠١١، مجلة الإذاعات العربية، عدد ١، ٢٠١٢، ص ٤٦.

٢١) المصدر السابق، ص ٤٦.

٢٢) المصدر السابق، ص ٤٧.

٢٣) المصدر السابق، ص ٤٧.

الظهير الشريف : « يضم المجلس الاعلى للاتصال ٩ اعضاء يتولى جنابنا الشريف تعيين الرئيس واربعة اعضاء منهم ويعين الوزير الاول عضوين منهم لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما يعين كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين عضوا لنفس المدة ووفق شروط تجديد الانتداب المنصوص عليها فيما يخص الاعضاء الذين يعينهم الوزير الاول» .

أما تجربة تونس مع الإعلام العمومي، فهي تجربة فريدة وحديثة العهد، بما لا يمكن معه تقييمها أو الاستناد إليها، خاصة أنها جاءت كإحدى نتائج التغيير الدراماتيكي إبان ثورة الياسمين عام ٢٠١١، وعاشت حالات مد وجزر تبعاً للمتغيرات السياسية والقانونية، ومتغيرات أوزان القوى والنخب السياسية التي لا يزال يتلاطمها الموج ولم تستقر بعد، وبالتالي فإنه من الصعب دراسة النموذج ونتائجه، وكذا الواقع القانوني الذي أفضى إلى تحول الإعلام الرسمي السلطوي من عهد النظام السابق، إلى إعلام وطني عمومي لا يزال يعاني حالات مد وجزر في مختلف مناحي ومقومات عمله ونجاحه.

وأما الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس فهي هيئة مستقلة دستورية تتألف من ٩ اشخاص مستقلين مشهود لهم بالخبرة والكفاءة والنزاهة في مجالات القانون والاعلام والاتصال تقع تسميتهم بأمر رئاسي بناء على اقتراح من هيكل مهنية وسلط عمومية مختلفة يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ٦ سنوات ويجدد ثلث اعضائها كل سنتين

ومن نافلة القول أن نكرر تأكيد فشل وسائل الإعلام الحكومية السلطوية في العالم العربي، خاصة في تقديم أية مضامين إعلامية حرة وموضوعية، إذ «يمكننا التأكيد أن الشباب العربي اليوم هو تحت هيمنة هيئات المحطات التلفزيونية الخاصة، ويبدو أن الإعلام الحكومي أو الرسمي قد استقال من مهامه»^{٢٤}، وأن الإعلام الاحادي الرواية والتوجه هو أحد سياط القمع الناعم الذي تستخدمه السلطات لإحكام قبضتها على مواطنيها وإظهار استقرار المجتمع وتجانسه ووقفه خلف السلطة وقائدها ورموزها، «إن واقع الحال يقودنا إلى التذكير بوجود إعلام مناهض للحقيقة هو الإعلام الرسمي المعبر عن سياسات الحكومات ومصالحها المختلفة»^{٢٥}. فيما الإعلام الخاص، محكوم بالغالب أيضاً بأجندة مموليه والمعلنين فيه، ومصالحهم السياسية والاقتصادية التي غالباً ما تتناغم جوهرياً مع مصالح النظام والسلطة الحاكمة، إما بشكل سياسي مباشر، أو من خلال الترويج لفكرها وثقافتها، حتى باتت غالبية «القنوات الفضائية العربية لا تعبر عن تطلعات المواطن العربي، وإن تعدد هذه القنوات وتنوعها لا يكفي، ولا بد من أن تكون هذه القنوات في مستوى فكري وفني يمكنها من اجتذاب المشاهد العربي»^{٢٦}، وللدلالة على ذلك، فإن الاحصاءات تشير إلى

٢٤) محمد الفاتح حمدي وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٨٧.

٢٥) فايزة يخلف، مجلة الإذاعات العربية، عدد ١٢٠١٢، ص ١٥.

٢٦) المرجع السابق، ص ٩٢.

أن «نسبة الإنتاج السمعي البصري العربي لا تتعدى ١٪ من مجمل الإنتاج العالمي»^{٢٧}، وهو ما يعني أن العرب شعب مستهلك للإعلام وغير منتج له، ناهيك عن «أن ٢١٠ قنوات من أصل ١٣٢٠ قناة عربية هي قنوات تسهم في تهميش الفكر والترويج للسحر والشعوذة وتفسير الأحلام»^{٢٨}.

أما الإعلام الحزبي، الذي تتميز به التجربتان اللبنانية والفلسطينية، فهو إعلام له جمهوره لا جماهيره، لا يرضي شريحة أوسع من أعضاء ومؤيدي وجمهور الحزب الذي يمتلكه ويديره، رغم أن في التجربة الفلسطينية الماضية عدداً من وسائل الإعلام الحزبية التي كانت تحظى بجماهيرية واسعة واهتمام عالٍ في فترة شح ومحدودية وسائل الإعلام، وارتباطاً بحالة الالتفاف الجماهيري الواسع فلسطينياً ودولياً حول تلك الأحزاب في فترة المد الثوري والفصائلي.

وأياً كان مستوى نجاح أو مدى جماهيرية الإعلام الحزبي، فإن اقتصار مهامه الأساسية على التعبئة الوطنية والأيدولوجية والترويج للبرامج السياسية الحزبية الخاصة وفي الاستقطاب الجماهيري، لا يمكن أن تشكل حلاً أو بديلاً عن الإعلام المهني الذي يخاطب جماهير الشعب لا جمهور الحزب فحسب.

ورغم تسمية غالبية جهات الإشراف على الإعلام الحكومي في البلدان العربية بـ«هيئة عامة» للدلالة على استقلالية جهات الإشراف على الإعلام عن السلطة الحاكمة، وللإيحاء بأن هذا الإعلام أصبح عمومياً، حيث تشير تصنيفات اللجنة التنسيقية العليا بين القنوات الفضائية العربية كما وردت في تقرير اتحاد إذاعات الدول العربية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣، فإن الفضاء العربي يحوي ١٢٢٠ قناة فضائية عربية، من بينها ١٦٨ قناة عمومية، كما «بلغ عدد الهيئات العربية التي تبت أو تعيد بث قنوات فضائية حوالي ٧٧٦ هيئة، منها ٢٦ هيئة عمومية»^{٢٩}، إلا أن التمهيش في تركيبة وأداء هذه الهيئات يخالف ذلك، «وبديهي ألا يكون الأمر متعلقاً بتغيير مصطلح بآخر، ولكنه يتجاوز ذلك إلى تحولات كبرى على مستوى الممارسة»^{٣٠}. إن هذه التحولات الكبرى «أمر شديد الاتصال ببناء النظم الديمقراطية وإرساء تقاليد وأعراف لا تتوقف عند تحلي الإعلام بالاستقلالية والحياد فحسب، بل بتحريضه على أن يكون بالخصوص منصفاً في بحثه عن الحقيقة، ونزيراً في كيفية تقديمه لها، شأنه شأن القضاء المستقل»^{٣١}، ولعل هذا يرتبط لدى السلطات الحاكمة برؤية ميكافيلية تعتبر الشعب غير جدير بتحمل المسؤولية، وبفهمها المشوه أن حرية القرار لا تعطى لناصر، وأنه قبل ممارسة الحرية الإعلامية يجب تثقيف المواطن، هذا الفهم الذي يسود خاصة في المجتمعات النامية والأقل ديمقراطية التي اعتادت قبول

٢٧) اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، البث الفضائي العربي (اتحاد إذاعات الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ٢٠.
٢٨) المرجع السابق.

٢٩) اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، البث الفضائي العربي (اتحاد إذاعات الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ٢٠.
٣٠) اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، البث الفضائي العربي (اتحاد إذاعات الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ١٩.
٣١) المرجع السابق، ص ١٩.

الإعلام، وهو ما يحتم السعي لإيجاد إجابات عن واقع ومستقبل الإعلام العمومي في الأراضي الفلسطينية، وفيما إذا كان المرسوم الرئاسي الذي صدر عام ٢٠١٠ بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - انظر نص المرسوم في الملحق - كافياً لاعتبار أن تحول الإعلام الرسمي لإعلام عمومي قد تم، أم أن ذلك مجرد مدخل قد لا يقود بالضرورة إلى إعلام عمومي متوافق مع الأسس والمعايير المتبعة والمتعارف عليها.

ففي الحالة الفلسطينية، إن ضرورات وجود إعلام عمومي تتضاعف بسبب التحديات الوطنية التي يواجهها، ومرحلة التحرر الوطني التي لا يزال في خضمها، وما ينتج عن ذلك من حالة تشتت الوجود الفلسطيني وتشردم القوى السياسية والثقافية والمنابت الفكرية المعبرة عن الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فإن الحاجة لمنابر إعلامية تلملم الفلسطينيين أينما كانوا وتعيد الاعتبار لانتمائهم وهويتهم الوطنية تبدو أكثر إلحاحاً وأهمية، وبعد أن بات الفلسطينيون موزعين بين فلسطيني الداخل، والضفة، وغزة، والشتات، وبين لاجئ ومواطن، وعائد ومقيم، ووطني وإسلامي، ومؤيد ومعارض، ومقاوم ومطبع، ويسار ويمين، وتصنيفات أخرى، فإن الأهمية تزداد لإيجاد إعلام عمومي يدعم مسيرة التحرر الوطني، ويعزز المواطنة، ويعيد صياغة وتمتين الهوية الجماعية للشعب الفلسطيني أينما وجد، وأياً كان موقعه وموقفه. فكما العلم والنشيد الوطني، فنحن بحاجة لإعلام موحد.

ورغم قلة الدراسات السابقة التي بحثت عن وجود إعلام فلسطيني عمومي، فإن ما وصلنا إليه واطلعنا عليه من هذه الدراسات لم يبرهن على وجود إعلام عمومي متوافق تماماً من حيث الجوهر والمضمون والوضعية القانونية مع تعريف وأسس الإعلام العمومي، فقد أشار تقرير للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) إلى مكامن خلل عديدة في المرسوم تمس أسس الإعلام العمومي،^{٢٦} وبذلك جاء المرسوم الرئاسي رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ مخالفاً للقانون الأساسي الفلسطيني في طريقة التعيين حين منحت المادة ٥ من المرسوم الرئيس صلاحية تعيين رئيس وأعضاء مجلس الأمناء^{٢٧}، فيما أشارت دراسات أخرى إلى غياب وجود إعلام فلسطيني مستقل «لم تثبت الدراسة وجود مؤسسات إعلامية مستقلة بشكل كامل وترتقي بمستوى عملها إلى مضمون الدور الذي يجب أن تلعبه»^{٢٧}.

وإذا كان بالإمكان اختزال معايير حرية الإعلام بثلاثة محاور أساسية هي: حرية وسلاسة تدفق المعلومات والوصول إلى مصادرها، وحرية التعبير عن الرأي دون تقييد، والتعددية الصحافية ليس فقط من حيث الملكية والتابعة، بل من حيث مضامين ما ينشر عبرها، فإن إحدى ضمانات تحقق المحور الثالث في مجتمع كمجتمعنا هو وجود الإعلام العمومي، لا من حيث التسمية والقوانين والمراسيم فقط، بل من حيث الجوهر ومدى توافقه مع تعريف الإعلام العمومي، وضمن انعكاس التنوع الثقالي والتعدد الفكري والسياسي والديني والعرقي واللغوي ومرعاة احتياجات وقضايا الفقراء والأقليات والمناطق المهمشة، إذ «يقوم الإعلام

٢٦) ماجد العاروري، قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون. (رام الله: مؤسسة أمان، ٢٠١٢)، ص ٢.

٢٧) شذى عودة وآخرون، دور مؤسسات المجتمع المدني في توظيف الإعلام المستقل نحو التحول الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الإنسان. (رام الله:

اتحاد الشباب الفلسطيني، ٢٠١٢)، ص ٥.

العمومي على قيم الاعتراف المتبادل بين مختلف الشرعيات الاجتماعية»^{٢٨}.

أما تعريف الإعلام العمومي، فيمكننا الوصول إليه من خلال تعريفات للعديد من الباحثين وتكثيفه بأنه (مرفق موجه لخدمة السكان داخل حيز جغرافي معين تشرف عليه الدولة من أجل تلبية حاجات لها علاقة بالمصلحة العامة ومخاطبة جميع مواطنيها والاستماع لهم بما يحمي التنوع والتعددية، على أن تنعكس هذه التعددية في إدارة المؤسسة والعاملين فيها). واستثناءً، فإنه في الحال الفلسطينية لا بد من تجاوز جزئية الحيز الجغرافي بسبب تشتت الفلسطينيين قسراً في دول عديدة وبنسب كبيرة، بشكل خاص في الأردن ولبنان وسوريا.

الواقع القانوني لوسائل الإعلام الرسمية

ويرتكز الإعلام العمومي على أربعة مفاصل لا بد من توافرها لكي تصح تسميته بإعلام عمومي، أولها: وجود قوانين وأنظمة مترسخة تحكم وجوده وعمله، تكون متسقة مع البيئة القانونية العامة في بلد ما، وسبل الرقابة الفعالة على تطبيقها. وثانيها: قدرته على التعبير عن مصالح وقضايا كافة مكونات المجتمع بانتماءاتها السياسية والفكرية والثقافية والدينية والعرقية والجنسية، والاحتكام إلى معايير عمل مهنية وضوابط أخلاقية مستندة لأصول العمل الصحافي المستقل. وثالثها: وجود تمويل مستقل يمنع تعرضه للضغط والابتزاز والنزول عند رغبات وتوجهات الجهات الحاكمة، وآخرها اعتماد مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص في التوظيف والترقية لكافة المناصب الإدارية والصحافية أيًا كان مستواها.

ويقود البحث في هذه المفاصل إلى إجابة أكثر دقة وموضوعية حول واقع الإعلام الفلسطيني الرسمي، وفي أية محطة يقف الآن، مع الانتباه إلى أن هذه الأمور لا يمكن أن تقاس بأدوات مخبرية دقيقة، وأن ما نقوم به في هذا المجال مسنود أساساً لقراءتنا للواقع ولآراء نخبة من الإعلاميين شاركوا في الإجابة عن أسئلة البحث المطروحة.

في الجانب القانوني، فمنذ تأسيس السلطة الوطنية عام ١٩٩٢، ملكت السلطة خمس وسائل إعلام حكومية هي: تلفزيون فلسطين، وصوت فلسطين، وجريدة الحياة الجديدة، ووكالة وفا، والهيئة العامة للاستعلامات، التي تم دمجها لاحقاً مع وكالة وفا، وكلتاهما كان تتبع رسمياً وعملياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت قد تأسست في الشتات وانتقلت إلى الأراضي الفلسطينية مع تأسيس السلطة، وهذا ينطبق إلى حد ما على صوت فلسطين الذي استند إلى إرث إذاعات الثورة الفلسطينية التي تنقلت بين عواصم عربية عدة تبعاً للتحالفات وعلاقات المنظمة مع تلك العواصم، وخاصة القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت. وقد تنقلت صلاحية الإشراف على وسائل الإعلام هذه وتوجيهها بين مؤسسة الرئاسة والحكومة ومنظمة التحرير وصندوق الاستثمار، وكان من الصعب تحديد المرجعية القانونية لها بسبب تداخل عمل المؤسسات الحاكمة وصلاحياتها

(٢٨) سماح عبد الفتاح وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

وأدوارها، وما زال هذا الواقع قائمًا بشكل أو بآخر في بعض منها؛ فالمؤسسات الرسمية الإعلامية الأربع أجريت على مرجعياتها تغييرات عديدة، فصحيفة الحياة الجديدة التي أسستها عام ١٩٩٦ شركة البحر كصحيفة خاصة مستقلة، عانت عام ١٩٩٧ من صعوبات مالية أدت إلى صدور قرار رئاسي في حينه بإحالة موظفيها إلى ديوان الموظفين العام التابع للسلطة الوطنية وصرف رواتبهم من خزينة السلطة، وبقيت كذلك حتى عام ٢٠٠٥ حين تم نقل ملكيتها لصندوق الاستثمار الفلسطيني باعتباره مؤسسة دولة، وأصبحت رواتب موظفيها ونفقاتها تدفع من ثلاث جهات هي وزارة المالية وصندوق الاستثمار وصندوق الصحيفة ذاتها المتأتي من عوائد الإعلانات والأعمال التجارية، وبقيت كذلك إلى أن صدر مرسوم رئاسي عام ٢٠١٤ قضى بنقل ملكيتها للصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير.

أما وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، فقد صدر في أيار عام ٢٠١١ المرسوم الرئاسي رقم ٦ لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم عمل وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، الذي قضى بتأكيد أن الوكالة هي وكالة رسمية تتبع للرئيس الفلسطيني باعتبارها إحدى مؤسسات منظمة التحرير وتتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وأهلية قانونية لممارسة أعمالها، كما قضى بتشكيل مجلس إدارة للهيئة له كامل الصلاحيات الإدارية والمالية. وفي أيار عام ٢٠١٤ أعيد تشكيل مجلس إدارتها مرة جديدة.

أما المؤسسات الأهم مركز هذا البحث، فهما تلفزيون فلسطين بقنواته المختلفة، وصوت فلسطين، وهما مكونا الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، فقد كانت وضعيتهما القانونية في المرحلة الأولى وضعية هلامية ”مرحلة غياب الإطار القانوني المنظم للعمل في الإذاعة والتلفزيون الرسميين“^{٢٤}، وقد جرى تغيير مرجعيتهما أكثر من مرة، فبعد إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون عام ١٩٩٣ وتبعتها رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، أتبعته عام ٢٠٠٥ لوزير الإعلام بناء على قرار رئاسي، ثم أعيدت مجددًا لتتبع رئيس منظمة التحرير، رئيس السلطة الوطنية عام ٢٠٠٦ في أعقاب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، واستمرت هذه المرحلة حتى صدور المرسوم الرئاسي رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وقضى بإنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وتكون تابعيتها للرئيس «وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أغراضها»^{٢٥}، وقد نص المرسوم على تعيين مجلسين لقيادة عمل الهيئة، هما مجلس الأمناء وله صلاحيات استشارية ورقابية، ومجلس الإدارة الذي يرأسه المشرف العام وله صلاحيات مالية وإدارية تنفيذية.

وصدر لاحقًا أكثر من مرسوم وقرار رئاسي يتعلق بعمل الهيئة وتسميتها ووضعيتها المشرف العام عليها، ومنها المرسوم المرفق في نهاية الدراسة، مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المعدل للمرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ م بشأن

(٢٤) ماجد العاروري، الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون دراسة تقييمية، شبكة أمين الإعلامية، رام الله، ص ١٥.

(٢٥) المادة ٢ من مرسوم رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، موقع المقتضى الإلكتروني، جامعة بيرزيت، معهد الحقوق.

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية والتي غير اسم الهيئة وأنهى منصبها المشرف العام وأحالها لحيات مجلس الإدارة لمجلس الامناء، إلا ان كافة هذه المراسيم لم تغير في جوهر عمل الهيئة ووضعيتها القانونية ومرجعيتها. اليوم، وبعد مرور اكثر من خمس سنوات على صدور المرسوم بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، الذي هدف الى تحويل الإذاعة والتلفزيون الى إعلام سمعي بصري عمومي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري وذي اهلية قانونية تخوله مباشرة جميع الاعمال والتصرفات لتحقيق اغراضه، يتضح ان الإعلام الرسمي لا يزال في خضم مسيرة التحول لإعلام عمومي، ولم يخرج تمامًا من عباءة السلطة وسياستها، ولم يتخلص بعد من التبعية المالية للحكومة، «ان هذا المرسوم - المرسوم رقم ٢ لسنة ٢٠١٠- غير كاف، لكنه خطوة على الطريق الصحيح، حيث إن المرسوم نص بصراحة على الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة، وهذا ما يؤسس لاستقلال كامل لها، لكن للأسف لم يتم هذا الاستقلال وبقيت تبعيتها الإدارية والمالية لمؤسستي الرئاسة والحكومة وفق قانون الخدمة المدنية، الأمر الذي يعكس بشكل جلي على أداء الهيئة بشقيها الإذاعي والتلفزيون وعدم قدرة التلفزيون لغاية الآن على منافسة الفضائيات الفلسطينية أو العربية في استقطاب المشاهدين أو نيل ثقتهم بما يقدم من مواد»^{٤١}.

ومع ذلك فان تطورات يمكن ملاحظتها قد حصلت على صعيد أداء الهيئة منذ صدور المرسوم، ادت في بعض المحطات الى تباينات بين ادارة الهيئة والسلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة وبعض وزاراتها واجهزتها الامنية، بل ان هذا التباين في الرأي والاجتهاد امتد الى السلطة القضائية والى النائب العام الذي اوقف برنامجاً (وطن على وتر) كان ينتجه ويبثه تلفزيون فلسطين، اضافة إلى ذلك، فإن خلافات صامتة غالباً كانت تقع بين الهيئة وحركة فتح التي تعتبر راعية للسلطة التنفيذية، وهو ما يعكس ابتعاداً بمسافة ما بين الهيئة والسلطة التنفيذية وإن لم ترق إلى وضعية الاستقلال.

وقد تكون لهذه الخللالات التي حدثت في العلاقة بين الهيئة والسلطة التنفيذية، وخشية السلطة التنفيذية من استمرارها وتعمقها، انعكاسات سلبية على مسيرة تحول الهيئة بحيث تنبته السلطة التنفيذية مبكراً الى احتمالية خسارتها او فقدانها لهذا المنبر الإعلامي.

وفي جانب آخر، فإنه يسجل للهيئة ايضاً اهتمامها الواضح بالثقافة والتراث الفلسطيني، ومنح حيز واسع لهذا النوع من النشاط عبر البرامج والتغطية الخبرية، وهو ما يشير الى بحثها واهتمامها بما يجمع الشعب الفلسطيني ويلبي حاجة تعتبر نقطة تقاطع بين مختلف اطياف الشعب الفلسطيني في كل اماكن تواجد.

ولكن، ما من شك في أن القوانين والمراسيم والقرارات لا تكفي إن لم ترتبط بتغيير القناعات وتشكل الإرادة، «ومن المؤكد أن النظر إلى الإعلام بوصفه إحدى أدوات الحكم والتسلط وتوجيه الرأي العام يجعل من الصعب في بلادنا النظر إلى مؤسسات إعلامية عامة وكأنها فعلاً كذلك، إن هذه المؤسسات غالباً تعبر

(٤١) خلود عساف: محررة في وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، مقابلة خاصة، رام الله، تشرين الأول ٢٠١٤.

عن المنهج العام السائد في بنيتنا السلطوية وهياكلنا المجتمعية»^{٤٢}، فالعديد من الدول ومن ضمنها دول عربية عريقة مثل مصر كانت انشأت هيئة عامة للاذاعة والتلفزيون ووضعت لها قانوناً وانظمة متطورة تستجيب لمقتضيات الإعلام العمومي، وتشبه النموذجين البريطاني والاماني، لكن تجربة مصر لم تتجح، إذ إن «النصوص البليغة عن الحريات والاستقلالية لا قيمة لها من دون مؤسسات تطبقها على الارض، وديمقراطية حقيقية يؤمن بها الجميع»^{٤٣}، وبشكل أعمق، فإن المسألة ترتبط بالسؤال الاستراتيجي التقليدي حول اي مجتمع نريد، «فكأن العلاقة بين الديمقراطية وتلفزيون الخدمة العامة هي في الأصل قضية فكرية سياسية أو ابعد من ذلك إجابة عن سؤال أي مجتمع نريد؟»^{٤٤}، وتقريباً عن هذا السؤال الكبير، فإنه لا بد من السؤال أيضاً عن اي ديمقراطية نريد واي إعلام نريد، وهنا، فإنه «يمكن ان تكون الديمقراطية أصيلة على المستوى العملي، أي في حدود صندوق الاقتراع، لكن اذا لم يكن الإعلام تعددياً فيمكنه أن ينسف مكسب صندوق الاقتراع والديمقراطية معاً، وهو ما يمكن أن نصلح عليه بتلازم المبدأ مع الممارسة»^{٤٥}، ولعل هذا قد حصل في المسيرة الفلسطينية بشكل أو بآخر في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وما أفضت إليه لاحقاً من انقسام أسهم الإعلام الفلسطيني في تجذيره وترسيخه، أو على الأقل غاب صوت الإعلام العمومي الموحد.

وبعيداً عن البحث في الواقع الحالي للهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون، وهو ما فعله بعض الباحثين سابقاً وصدرت بعض الدراسات والتقييمات حوله، فإن السؤال الأهم هو كيف يمكن لنا ان نستمر ونعزز ونسرع خطوات التحول وترسيخ الانتقال من الإعلام السلطوي الى إعلام عمومي مستجيب للتحديات الماثلة امام المجتمع الفلسطيني، ومعبر عن كل اطرافه وقضاياه بمهنية وموضوعية، وتؤخذ بالاعتبار الثقافة والقيم الوطنية العليا بما يشمل اعادة صوغ الهوية الوطنية الجمعية للشعب الفلسطيني؟

ان الاجابة عن هذا السؤال المحوري هي إجابة سياسية بالاساس، تحدد المرجعيات ومراكز القوى الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الفلسطيني، ومرتبطة بتبلور «ثقافة سياسية جديدة ومرجعية إعلامية تتقاطع مع موروث إعلام الدولة الوطنية الشمولي»^{٤٦}، وهذه المهمة قد تبدو كبيرة ومعقدة، ولكنها ممكنة بتضافر جهود الجهات الساعية للتغيير، بمن في ذلك الإعلاميون انفسهم والمؤسسات التي تنظم وتتقود جهودهم، اضافة الى المؤسسات والقوى التي تسعى لترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، كما ان للعاملين في الهيئة حالياً ايضاً دوراً ومصالحة في الوصول الى هذه الغاية.

٤٢) حلمي موسى: محرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة السفير اللبنانية، مقابلة خاصة، غزة، أيلول ٢٠١٤.

٤٣) عماد الدين حسين: التجربة الألمانية، موقع جريدة الشروق. <http://www.shorouknews.com/columns/view/2012-3-11237ddd78fb14-400e-bf43.aspx?cdate=13032012&id=76ea54da-cba3>

٤٤) جمال الزرن: تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية: أية علاقة، مقال في مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، عدد ٧-٢٠١١.

٤٥) المصدر السابق.

٤٦) المصدر السابق.

ولعل مسار الامور في السنوات الاربع الاخيرة في الوطن العربي يبرهن ايضاً ان في إيجاد إعلام عمومي مصلحة حتى للسلطات ذاتها، «إن مساءلة راهن الوضع العربي يفضي الى حقيقة اساسية مفادها ان انغلاق البنى السياسية العربية على نفسها ووضع الإعلام تحت مقصلة الرقابة قد هيا الطريق لتصاعد المطالب الديمقراطية، حيث فعل هذا الانغلاق فعلة المضاد لرغبة الشعوب، وكان من نتائجه نمو ثقافة التفاوض والتطلع الى المستقبل وكسر طوق الخوف والرعب والسعي نحو بلوغ أقانيم العدالة الاجتماعية»^{٤٧}. اضع لذلك، فإن معركة التحرر الوطني المفتوحة مع الاحتلال الاسرائيلي التي تشكل محور إجماع فلسطيني، تتطلب استخدام وسائل إعلام ذات ثقة ومصداقية وتتمتع بنسب مشاهدة عالية، وهو ما يمكن ان يحققه الإعلام العمومي.

وإن كان المرسوم الرئاسي رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ قد فتح الباب أمام تحقيق هذه الغاية، وبدأت معه مسيرة تحويل الإعلام الرسمي الى إعلام عمومي، فان مزيداً من الخطوات والعمل ما زالت مطلوبة لاستكمال العملية.

مرتكزات الإعلام العمومي في الحالة الفلسطينية

أربعة محاور اساسية لا بد من العمل عليها وبموجبها للوصول الى إعلام فلسطيني عمومي قادر على تحقيق غايات جمهوره:

أولاً: في المحور القانوني، فانه لا بد ابتداءً من حسم ملكية وتابعة الاذاعة والتلفزيون، هل هي للسلطة الوطنية؟ ام لمنظمة التحرير؟ لأن لكل من الخيارين وضعية قانونية مختلفة، ومرجعيات مختلفة، وقد يكون الرئيس مختلفاً في بعض الاحيان، وعندما نتحدث عن شأن قانوني فانه لا يجوز الخلط، وهذه المسألة كانت احدى ثغرات المرسوم الخاص بانشاء الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون الذي ذيل بتوقيع الرئيس محمود عباس بصفته رئيساً للسلطة، بينما أحال تبعية الهيئة للرئيس محمود عباس بصفته رئيس دولة فلسطين/ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير «من الناحية القانونية والنظرية، فان السلطة الوطنية هي جزء من منظمة التحرير، وليس العكس، وبالتالي فانه وان كان بإمكان منظمة التحرير ان تشرع للسلطة الوطنية، فانه ليس بإمكان السلطة الوطنية ان تشرع لمنظمة التحرير»^{٤٨}.

وبعد ذلك، فإنه لا بد من قانون خاص تنشأ بموجبه هيئة عامة للاذاعة والتلفزيون مستقلة تماماً عن السلطات الاخرى وبشكل خاص السلطة التنفيذية بما في ذلك الرئاسة، لها كينونتها وأنظمتها الخاصة، يكون منسجماً أولاً مع المبادئ الدولية وبخاصة المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على ان «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل،

(٤٧) فايزة يخلف، مجلة الإذاعات العربية، عدداً ١٢، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٤٨) ماجد العاروري، الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون دراسة تقييمية، شبكة أمين الإعلامية، رام الله، ص ٢٧.

واستقاء الانباء والافكار»^{٤٩}، ومنسجماً أيضاً مع القانون الاساسي الفلسطيني الضامن لحقوق متساوية لكل الفلسطينيين، ومن ضمنها ان «لا مساس بحرية الرأي، ولكل انسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة»^{٥٠}.

في الحالة الطبيعية، وبافتراض أن الهيئة المنشودة هي من مكونات السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه لا بد من أن يصدر مثل هذا القانون عن المجلس التشريعي الفلسطيني، بل من الأفضل أيضاً أن ينص على ذلك في الدستور أو القانون الأساسي، ولكن ولإدراكنا صعوبة ذلك في الوقت الراهن نتيجة تعطل عمل المجلس بسبب حالة الانقسام الراهنة، فإن مرسومًا رئاسيًا بقوة القانون يمكن أن يفي بالغرض ولو مؤقتًا، شريطة أن يستند هذا المرسوم وخاصة في ظل الانقسام، الى توافق وطني وفصائلي ومجمعي يكسبه مشروعية وحاضنة وطنية وشعبية، وان يشمل هذا التوافق كل بنود وتفاصيل (المرسوم-القانون)، بما في ذلك تسمية رئيس وأعضاء مجلسي الأمناء والإدارة، وأن يضمن تشكيل مجلس أمناء له صلاحيات في رسم توجهات وسياسات الهيئة وضمان تنفيذها، على أن يكون مجلساً مستقلاً ومتوعاً يتكون من ممثلين لكافة أطراف المجتمع وفتاته ودياناته بما في ذلك الاحزاب السياسية والمنظمات الأهلية غير الحكومية متعددة التخصصات والاهتمامات وممثلون عن مختلف التيارات الفكرية والطبقات الاقتصادية-الاجتماعية ويراعي كذلك التوزيع الجغرافي للفلسطينيين بما في ذلك الداخل والشتات، ان «تشريك فعاليات المجتمع المدني والخبراء والتقانات المهنية في مجلس إدارة تلفزيون الخدمة العامة يعتبر ديمقراطيًا أحد أهم مؤشرات الاستقلالية»^{٥١}، فني ألمانيا على سبيل المثال، التي تعتبر تجربتها نموذجًا لا يقل أهمية عن تجربة هيئة الإذاعة البريطانية هناك لجنة مستقلة يتم تعيين ثلث أعضائها فقط من قبل برلمانات الولايات على اعتبار «أن برلمانات الولايات تتشكل من أحزاب لها ميول سياسية»^{٥٢}، فيما يتم تعيين الثلثين من قبل المؤسسات الرئيسية مثل النقابات والهيئات واتحادات العمال ومؤسسات المجتمع المدني.

وعند تشكيل مجلس الامناء التعددي والمستقل، يسند له وضع آليات عمل تنظيمية لرئيسه وأعضائه تمنع السيطرة أو التفرّد لأي جهة أو شخص وتكفل آلية تجديدهم بشكل مستمر، ويخول المجلس بتحديد موازنة الهيئة وكيفية جبايتها، بما يضمن مناعته ومناعة الهيئة من أية تدخلات وتبقيهما بعيدة عن التجاذبات.

كما يجب ان يضمن القانون أيضاً تشكيل مجلس ادارة تنفيذي من مهنيين ومختصين ومن العاملين في الهيئة بمواقع وظيفية وتخصصات مختلفة يراعى في تشكيله التنوع والتعددية، ويعمل المجلس وفقاً لسياسات وتوجيهات مجلس الامناء وينفذ قراراته ويخضع لرقابته.

وقد يتطلب إيجاد مثل هذا القانون اجراء تعديلات لقوانين سارية اخرى ذات صلة، او إلغاء مواد فيها

٤٩) المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥٠) المادة ١٩ من القانون الأساسي الفلسطيني.

٥١) جمال الزرن: تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية: أية علاقة، مقال في مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، عدد ٧-٢٠١١.

٥٢) عماد الدين حسين: التجربة الألمانية، الموقع الإلكتروني لصحيفة الشروق المصرية، ٢٠١٢/٣/١٤.

تحدّ من حرية الرأي والتعبير، ومن تدفق ونشر المعلومات، وتبيح سلب الحريات على خلفية العمل والأداء الصحافي المهني.

ثانياً: إن التحولات العميقة يجب ان تطال مضامين البث والرسائل الإعلامية وعدالة توزيع الحيز بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، فعلى اعتبار ان الإعلام العمومي صوت لجميع الفلسطينيين بمختلف اديانهم وشرائحهم وتوجهاتهم السياسية ومشاربهم الفكرية وتعدديتهم الثقافية، فان هذا يجب ان ينعكس تماماً في مضامين البث والنشر وفي الحيز المعطى لكل مكون، دون إغفال القضايا والثوابت الجامعة للشعب الفلسطيني وخاصة المواطنة والهوية والرموز الوطنية الجمعية، بل ان على الإعلام الفلسطيني واجب البحث عن نقاط التقاطع والالتقاء بين مختلف مكونات المجتمع والتركيز عليها، أخذاً بالاعتبار حالة الشردمة التي يعيشها الفلسطينيون سياسياً وجغرافياً وحتى ثقافياً.

«ان المرفق العام للإذاعة والتلفزيون يعتمد على المبادئ الأساسية التالية: الشمولية والتنوع والاستقلال والتميز:

الشمولية: على المرفق العام ان يتوجه الى كافة شرائح المجتمع، وان يسعى الى تعميم الاستماع او المشاهدة لدى الجميع وتمكينهم من فهم البرامج ومتابعتها، ويجب ألا يفهم هذا على أن قنوات المرفق العام تسعى إلى تحقيق أعلى نسبة استماع أو مشاهدة، على غرار القنوات التجارية، بل هي مطالبة بالحرص على جعل برامجها سهلة المنال ومفهومة لدى الجمهور العريض.

كما أن عنصر الشمولية له أبعاد تقنية، تتعلق بنطاق البث الجغرافي الذي يتعين أن يتسع بالقدر الكافي ليشمل كافة الجهات ويمكن الجميع من استقبال برامج المرفق العام والاستفادة منها.

التنوع: والمقصود تنوع البرامج وشرائح الجمهور والمواضيع. ويتحقق مبدأ تنوع البرامج عندما تعكس مضامين المرفق العام السعي البصري مختلف اهتمامات الجمهور، وتقدم أنواعاً مختلفة من البرامج تكون مثلاً إخبارية وترفيهية وتثقيفية، دون أن تغفل عن تمكين بعض الفئات المعينة من برامج خصوصية، نظراً لتباين اهتمامات الشرائح المكونة للجمهور، منها على سبيل المثال الاطفال والشباب والنساء والمسنون.

الاستقلال: من واجب إعلام المرفق العام ان يتناول كل الافكار وكل القضايا المطروحة أمام الرأي العام وان يعالجها بالأخبار وبالتحليل وبالتقد. ولن يكون هذا ممكناً الا اذا توفرت استقلالية هيئات الاذاعة والتلفزيون عن كل السلطات. فان اقترن إعلام المرفق العام برغبات السلطات، فقد مصداقيته وثقة جمهوره، وان انحرف لخدمة اغراض تجارية، فان الجمهور لن يقبل ان يساهم في تمويل برامج لا تتميز عن تلك التي توفرها مجاناً القنوات التجارية.

التميز: يتعين على القنوات العمومية ان تبذل مجهوداً لا ابتكار مجالات اهتمام جديدة، مقارنة بتلك التي تتناولها القنوات الخاصة، وان تكون حريصة على اعتماد ارقى المعايير المهنية والاخلاقية لتقديم منتج ذي جودة عالية. وبناء عليه، فان قنوات الخدمة العامة تحقق التميز حتى وان تناولت نفس الموضوعات التي

عادة ما تعالجها القنوات الخاصة^{٥٢}.

وخلالاً لفهم دور الإعلام الرسمي كأداة بيد السلطة الحاكمة يسعى لتجميل صورتها وتعظيم إنجازاتها وتثبيت استقرارها، فإن المسعى الرئيسي للإعلام العمومي هو عكس الواقع كما هو، والبحث عن الحقائق، وكشف مكامن الخلل كما يراها الجمهور، فهو إذًا أصوات المحكومين لا صوت الحاكم، هو في آن صوت المعارضة والحزب الحاكم، صوت العلمانيين والمتدينين، صوت الفقراء والاغنياء، صوت العمال واصحاب المصانع، صوت الطلبة والمدرسين، صوت النساء والشباب والاطفال، صوت الضفة والقطاع والداخل والشتات.

وحيث إن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يعيش خارج اراضيه لأسباب قسرية، فإن على الإعلام العمومي ان يتعامل مع قضايا الفلسطينيين في الشتات بشكل عادل يوازي حجمهم ونسبتهم، وان كانت القضايا السياسية والقضايا العامة هي قاسم مشترك بين الفلسطينيين اينما كانوا، فإن القضايا والهجوم الحياتية هي بالتأكيد مختلفة وتحتاج معالجات مختلفة، فكما يتم مثلاً إلقاء الضوء على قضايا الفقر والبطالة في الضفة الغربية، يجب فعل الشيء ذاته لفلسطينيي مخيمات لبنان، وكما يتم الحديث عن أمن المواطن وتعليمه وصحته في الضفة الغربية، يجب فعل الشيء ذاته في غزة وفي الشتات.

إن مضامين البث والنشر ولغة الخطاب وجودة المخرج يجب أن تحاكي متلقي الخدمة، أن تشبهه وتعبر عنه، أن يحبها ويرى ذاته فيها، وأن يقر بالنهاية أن هذا هو تلفزيونه وتلك إذاعته، ان التعامل مع هذا يجب ان ينطلق من كونه حقاً لكل فلسطيني وليس ترفاً ولا منة من حكومة او حزب او رئيس، فالإعلام العمومي هو كما العلم والنشيد الوطني لا يملكه احد ولا يحتكره احد ولا يمنع عن احد، وهو ابدأً ليس سلعة لمن يسطو عليها او يدفع أكثر، بل عليه ان يواجه مساعي العولمة في حقل الإعلام ومجابهة سلعته لأن "من بين أعقد ملفات الديمقراطية الغربية وغيرها من الديمقراطيات هو كيف يمكن الحفاظ على إعلام عمومي في مواجهة عولمة الإعلام والاتصال وتحولهما الى سلعة"^{٥٣}.

ثالثاً: لكي يكون الإعلام كذلك، بل لا يمكن ان يكون كذلك الا اذا كان تمويله عاماً ومستقلاً، عاماً من خلال كل المستفيدين منه ومن ينطق باسمهم، ومستقلاً عن كل من يمكن ان يؤثر عليه ويجبره، «فلا قيمة للتلفزيون العمومي ان لم يكن مستقلاً عن أي تأثير سياسي أو نفوذ مالي»^{٥٤}، فني الإعلام كما في غيره من الاعمال، من يدفع يملك ويقدر، ومن يملك الشاشة يقرر زاوية النظر اليها، ويقرر ماذا ومتى علينا ان نشاهد، وكيف لنا ان نؤثر ام علينا فقط ان نتأثر، ومن يدفع لن يكون متبرعاً كريماً ولا فاعل خير، فهو يدفع من اجل ذاته ومصالحه ورؤيته.

٥٢) عبد الكريم حيزاوي، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد إذاعات الدول العربية في كانون الأول ٢٠١١، مجلة الإذاعات العربية، عدد ١٠١٢، ص ١٠.

٥٤) جمال الزرن: تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية: أية علاقة، مقال في مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، عدد ٧-٢٠١١.

٥٥) المصدر السابق.

لذا فان تمويل الهيئة بكامل أعمالها ومنتجاتها وموظفيها يجب أن يكون تمويلًا مستقلاً تماماً من حيث كفه وتدفقه، بعيداً عن تأثير اي سلطة او جهة، وغير خاضع سوى لما يقرره مجلس أمناء الهيئة، صاحب الصلاحية الرقابية على الاداء المالي، كما غيره من أوجه نشاط الهيئة.

وفي التجارب العربية والعالمية طرائق متعددة وسهلة لكيفية تمويل هيئات الإعلام العمومي بشكل ثابت ومستقر وغير مرهون بتغييرات الموازنة العامة أو توفر السيولة، سواء من خلال تحديد نسبة من عوائد الضرائب المختلفة وتحويلها تلقائياً للهيئة دون اي حق لحكومة او سلطة بالتدخل فيها، او من خلال فرض ضريبة خاصة تحول مباشرة لمالية الهيئة لتمويل عملها، وهي بالطبع مبالغ صغيرة لا تشكل عبئاً على المواطن مقارنة بما يتلقاه من فوائد من الإعلام العمومي، او «من خلال وفتيات خاصة»^{٥٦}، وقد تتسامح بعض هيئات البث العمومي مع الحصول على عوائد مالية من الاعلانات والرعايات غير انها تتشدد في ضمان كون هذه الاعمال غير ضارة ولا مؤثرة على استقلالية الهيئة فتسمح بتعظيم موارد ومدخيل الإعلام من الاعلان والرعايات التي تقدمها منظمات غير حكومية او الاعلانات والرعايات التجارية غير الخاضعة للمساومة او المتأثرة بمصالح المعلنين، وبديهي هنا أن الاعلان عبر وسائل الإعلام العام فيه منفعة ومصالحة للمعلن باعتبار أن هذا النوع من الإعلام سيكون الأكثر مشاهدة ومتابعة وبالتالي أكثر جدوى للمعلن نفسه.

ففي كل من المغرب وتونس تفرض على المواطنين ضريبة خاصة تضاف الى فاتورة الكهرباء على اعتبار ان كل من لديه مصدر كهرباء يشاهد او يستمع الى وسائل الإعلام العمومية وعليه بالتالي واجب تجاهها. اما في التجارب العالمية، فان كل مواطن ألماني لديه جهاز تلفزيون باستثناء الطلبة والفقراء يدفع مبلغاً مالياً شهرياً يخصص لميزانية الإعلام العمومي، وكل صاحب سيارة يستقبل بثاً إذاعياً يدفع رسوماً شهرية عن بدل اذاعة، فيما كانت دولة الاحتلال الاسرائيلي تفرض ضريبة خاصة (ضريبة التلفزيون) على كافة السكان الى ان اوقفتها مطلع العام ٢٠١٤.

وفي الحالة الفلسطينية، فانه من المتعذر اسهام كل الفلسطينيين في تمويل الهيئة، وخاصة فلسطينيي الشتات والداخل، لذا فان عبء التمويل اما ان يتحمله الفلسطينيون المقيمون في الأراضي الفلسطينية الخاضعة لولاية السلطة الوطنية من خلال اضافة مبلغ محدد على فاتورة الكهرباء ومن ثم تحويلها من شركات الكهرباء الى حساب الهيئة مباشرة، وفي هذه الحالة فعلى السلطة ان تراعي تحمل المواطنين لهذا العبء الاضافي وان تجد ما يعوضهم عنه من خلال تخفيضات ضريبية او في رسوم محددة توازي ذلك، وهذا ممكن عملياً، وأما ان يتحمل الفلسطينيون المقيمين في الاراضي الخاضعة للسلطة جزء من عبء الميزانية، فيما يتحمل الصندوق القومي باعتباره صندوقاً تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية وان امواله هي لكل الفلسطينيين جزء آخر.

ان هذا مجرد مقترح قد يكون للاقتصاديين والمختصين بالشأن المالي وجهات نظر ومقترحات أخرى لحل

٥٦ (حلمي موسى: محرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة السفير اللبنانية، مقابلة خاصة، غزة، أيلول ٢٠١٤).

المسألة، ولكن الشرط الأساس ان يبقى التمويل مستقلاً عن كل السلطات، لا يتحكم فيه احد سواء من حيث الكم او التدفق النقدي.

رابعاً: حيث إن العاملين في الهيئة من صحفيين وإداريين وفي المهن المساعدة، هم منفذو السياسات والقرارات التي تتخذ في مجلسي الامناء والادارة، فان عليهم واجب التنفيذ الأمين لتلك السياسات، عليهم وضع قناعاتهم ومواقفهم الخاصة، شخصية كانت ام حزبية، خارج مباني الهيئة واماكن العمل، والتحلي بقدر عال من الحياد والموضوعية، والانحياز للمهنة ومتطلبات عمل الإعلام العام، وبديهي ان يرتبط بهذا سياسة توظيف تستند الى معايير مهنية ووفق آليات تتيح التنافس الحر على الوظائف والشواغر المتاحة، أما التدرج الوظيفي والترقيات والحوافز، فيجب ان تتم وفق لوائح تنظيمية تحوي معايير عادلة شفافة وواضحة، قابلة للقياس وغير خاضعة للتقدير الشخصي.

وعلى العامل في وسائل الإعلام العمومية ان يدرك ويتعامل مع حقيقة كونه مستخدماً عند المواطن متلقي الخدمة، يعمل من اجله ومن اجل قضاياه، «فتحن لا نتحدث عن مستهلكين، وانما نتحدث عن مواطنين، وهم يدفعون الضرائب ويدفعون اجورنا، وبالتالي نحن ملزمون ازاءهم، وعندما نتحدث عن الجمهور ان ننظر في ناحية المتقبلين، ماذا يرغب الجمهور في مشاهدته، الجمهور يتوقع اخباراً شفافة وبنقلاً واضحاً ودقيقاً»^{٥٧}، إذا فعلى المستخدم في الهيئة العمومية ان يدرك ان مصلحة المواطن لا السياسي هي الأهم والأولى، وأن المسؤول او صاحب النفوذ لا يملك ان يفرض عليه صراحة او ضمناً رأياً او موقف.

وحيث ان تجارب الإعلام العمومي هي تجارب حديثة، وان اسلوب عمله واولوياته تبدو غير مألوفة لدى الصحفيين والعاملين فيه، فإنه لا بد من إخضاع العاملين فيه وخاصة الصحفيين والمحرفين ومعدّي ومقدمي البرامج الى تدريبات مختلفة، تطال المضامين وأساليب تناول الخبر ومعالجة ما وراء الخبر، «ينبغي أن نؤكد أن المسألة تتعلق بذوي الكفاءة، والموارد البشرية في القطاع العام يجب ان تكون لها المهارات المتعددة التي يمكن ان تقدم البرامج وفق الطلب، على أثير الاذاعة وشاشة التلفزيون لمجتمعات متنوعة الثقافات، وهنا نستطيع ان نبني ثقة الجمهور وبالتالي تتزايد نسب المشاهدة رغم المنافسة الحادة»^{٥٨}.

وتبعاً، فإن على جهات الانتاج الخارجية العاملة لحساب الهيئة اتباع ذات المعايير والمنهج السائد في الهيئة، والتقيد بضوابط ومحددات الإعلام العمومي، في كل ما ينتج من اعمال وبرامج سياسية واقتصادية وثقافية وفنية وغيرها. ويجب أن ينسحب ذلك أيضاً على ما تشتريه الهيئة من برامج ومسلسلات وأفلام، لأن فيها من الرسائل والمضامين ما لا يقل أهمية عن الأخبار والبرامج السياسية المباشرة.

ولعل المحاور الأربعة السالفة هي أساسات لها فروع اخرى اقل اهمية يأتي تحقيقها بشكل تلقائي او كتحصيل

٥٧) جواد متقي، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمعي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد إذاعات الدول العربية في كانون الأول ٢٠١١، مجلة الإذاعات العربية، عدد ١، ٢٠١٢، ص ٥٦.

٥٨) المصدر السابق، ص ٥٦.

حاصل، مثل لغة الخطابة والمصطلحات واللهجة المستخدمة والأزياء وغيرها الكثير من التفاصيل. إن العمل وفقاً لمحددات الإعلام العمومي وضوابطه يؤشر إلى جدية وقوة الإرادة السياسية بإنشاء وسائل إعلام عمومية أو تحويل الإعلام الرسمي إلى إعلام عمومي متفق مع المعايير المهنية، ومرتبطة بتحويلات أعمق تطل الحريات العامة وترسيخ وتجذير أسس وجوهر الحياة الديمقراطية العميقة وليس فقط بأشكالها الزائفة، وعلى هذا، فإن «عملية إعادة هيكلة الإعلام ضرورية للانتقال من أي نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي، وأنه على الرغم من اختلاف التجارب فإن المشكلات التي واجهتها عمليات إعادة هيكلة الإعلام كانت متشابهة»^{٥٩}، إذ أنها تستند لفهم أعمق لضرورات هذا التحول وما يحققه من مكاسب للمجتمع والقضية الوطنية، «لا ينبغي على الإطلاق أن نتصور بمجرد سن التشريعات ووضع المجالس التشريعية أن العلاقة مع السلطات المختلفة أو قوى الضغط المختلفة داخل المجتمع ستنتهي، فالجميع يحاول التأثير على المؤسسات الإعلامية»^{٦٠}.

تأسيس وسائل إعلام جديدة أم تحويل القائم منها؟

وبالنظر لهذا، فإن سؤالاً محورياً أخريقفز إلى الذهن حول فيما إذا كان الإعلام العمومي يأتي بالضرورة على انقراض أو نتيجة تحول الإعلام الرسمي، أم أن الأفضل هو ترك الإعلام الرسمي يقوم بدوره ووظيفته، وتأسيس وسائل إعلام عمومية جديدة بدءاً من نقطة الصفر.

إن كلا الخيارين سيواجه معيقات وعقبات مرتبطة بالقوى المضادة التي تنظر إلى الإعلام، وخاصة الإعلام العمومي الحر، كتنقيص لها ولصالحها ومشروعها، فإن ولادة طبيعية للإعلام العمومي بحاجة إلى "توفر اتفاق عام حول العلاقة بين السلطة والمجتمع ومكان هيئات الرقابة ومعنى تداول السلطة، والأهم توفر إحساس ديمقراطي ليس فقط لدى العاملين في الإعلام وإنما أيضاً لدى الجمهور الذي من واجبه أن يشعر بأن هذا الإعلام على حسابه، ولذلك ينبغي أن يكون في خدمته. وفي كل حال، ومن دون اتفاق وطني عام على المصالح المشتركة وحقوق الفرد وواجباته، يصعب الحديث عن تأسيس إعلام عمومي في فلسطين"^{٦١}.

وفي حال توفر الاتفاق العام وتكون الإرادة، فإن كلا الطريقتين يمكن أن ينجح، فالتحول ممكن إذا ارتبط «بتحول السلطة الفلسطينية فعلياً إلى سلطة ديمقراطية تقرر أولاً بحقوق الأقلية قبل أن تفرض رأي الأغلبية، وترى أن المجتمع وهيئاته يتسعان للجميع وينبغي لكل أن يجد نفسه في الهيئات العامة وبينها الإعلام»^{٦٢}، وهذا ينطبق أيضاً على تأسيس وسائل إعلام عمومية جديدة، فالمسألة هنا لا ترتبط بآليات ميكانيكية، وإن كان

٥٩ <http://ncmf.info/?p=٢٥٧٠>

٦٠ نجلاء العمري، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السعدي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد إذاعات الدول العربية في كانون الأول ٢٠١١، مجلة الإذاعات العربية، عدد ١٠١، ٢٠١٢، ص ٦٢.

٦١ حلمي موسى: محرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة السفير اللبنانية، مقابلة خاصة، غزة، أيلول ٢٠١٤.

٦٢ حلمي موسى، محرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة السفير اللبنانية، مقابلة خاصة، غزة، أيلول ٢٠١٤.

لعملية التحول بعض المحاذير، حيث يرى بعض المختصين ان هذه الوسائل ستحمل ارنًا لمرحلة ماضية عمل خلالها هذا الإعلام كإعلام رسمي سلطوي بهياكله وموظفيه «أن العاملين في هذه المؤسسات القائمة اعتادوا على التبعية للسلطة التنفيذية، وبالتالي فإن تحول العقلية من عقلية «سلطة» إلى عقلية «الإعلام العمومي» ستكون غاية في التعقيد والصعوبة. وهذا بالطبع سينعكس على أداء العاملين في هذه المؤسسات»^{٦٣}. إضافة الى ان عملية التحول قد تحتاج لسنوات طويلة كما هو حاصل في بعض البلدان العربية التي سارت بهذا النهج مثل المغرب، فعملية التحول الجارية هناك «تمضي ببطء قاتل»^{٦٤}، وتواجه بعض المعوقات الادارية والمالية المتعلقة بتبعية الموظفين وتصنيفهم، وهو ما يؤثر على أدائهم وعطائهم، حيث إن «ربط عملية الانتاج الإعلامي بكل ما تحتاجه من حيوية ومرونة وتفهم للوظائف الابداعية ومبادرة بالروتين المالي القاتل لوزارة المالية وهو ما يحد من المبادرة ويعطل العمل او يجعله بطيئاً في أحسن الحالات، ناهيك عن انه يدفع الى تسرب الكفاءات بشكل مستمر»^{٦٥}.

ومن جهة ثانية، فإن تأسيس وسائل إعلام عمومية جديدة سيصطدم ببعض العقبات، منها التكاليف المالية العالية للتأسيس، التي ستحمل وزرها المواطن، فيما هو بالاساس من دفع بشكل مباشر او غير مباشر تكاليف انشاء وسائل الإعلام الرسمية الحالي التي تم تمويلها من مداخل السلطة والحكومة وهي مداخل تأتت اما من عوائد الضرائب او من أموال المانحين، وفي كلتا الحالتين هي اموال عامة للشعب الفلسطيني. ويرتبط بهذا ايضاً الحديث عن مصير ما هو موجود في الهيئة حالياً سواء من حيث المعدات والمباني والتجهيزات والمواد الارشيفية، او من حيث الكادر البشري وما يمتلكه من قدرات وخبرات مهنية وفنية وادارية وتتمرس بعضه على العمل والابداع في الظروف الصعبة.

وان كانت الهيئة مثقلة بموروث من التعقيدات البيروقراطية، وبكم كبير من الموظفين غير الملتحقين بعملهم لاسباب مختلفة، فان عملية اعادة هيكلة مهنية وفعالة على المستويين الاداري والبشري كفيلا باحداث التغيير المنشود.

٦٣) فريد ابو ظهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، مقابلة خاصة، نابلس، تشرين الثاني ٢٠١٤.

٦٤) عماد الأصفر: مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، مقابلة خاصة، رام الله، تشرين الأول ٢٠١٤.

٦٥) عماد الأصفر: مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، مقابلة خاصة، رام الله، تشرين الأول ٢٠١٤.

الفصل الثالث
معضلات اشتغال الإعلام العمومي
في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية

الفصل الثالث

معضلات اشتغال الإعلام العمومي في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية

جاء تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية عبر خوض الشعب الفلسطيني لصراعه الدامي مع المشروع الصهيوني فوق أرضه. فرؤية الفلسطينيين لأنفسهم والتعبيرات السياسية/الكيانية المتناسبة مع هذه الهوية والداعمة لها بدأت بالتبلور في خضم الصراع مع المشروع الصهيوني ليكون بمثابة الحاضنة لتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية^{٦٦}. فكان من الصعب الحديث عن هوية فلسطينية قبل الدخول إلى المواجهة مع هذا المشروع وعلى اعتبار أنه لا وجود لهوية محددة إلا بمواجهة هوية مغايرة لها، تهددها وتمنع عنها الخيار الحر وتقرير المصير، وهو ما يعني أن الهوية ليست معطى ثقافياً جاهزاً، بل هي محصلة لصراع مع هوية أخرى، يعيد بناء عناصرها «الخام» ويدخلها في عملية التغير والتبدل^{٦٧}.

ومن هنا، فإنه يمكن الفصل بين هوية ثقافية فلسطينية شكلانية يتقاسمها الفلسطينيون مع غيرهم من العرب، وبين هوية ثقافية فلسطينية تاريخية تتحدد بالكفاح الفلسطيني^{٦٨}.

تبعاً لذلك، تمثل الإنتاج أو الإنجاز الأهم في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني المعاصر في بناء مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في التعبير السياسي الكياني وسلسلة من المؤسسات الشعبية والرسمية والاجتماعية والثقافية، والتعبيرات الثقافية والفنية، والبرنامج الوطني الشامل (الميثاق الوطني ووثيقة الاستقلال)، وقبل ذلك الالتفاف الشعبي حول قيم جماعية شكلت الشعور الجمعي الفلسطيني الذي تمحور حول النضال ضد الاحتلال، باعتباره، أي هذا الشعور، شعوراً جمعياً تحريراً يتمسك بالوطن ولا يقبل المساومة عليه. وبالتالي، كان أي مساس بهذه التعبيرات بمثابة معول تفكيك لمقومات تلك الهوية، وهو ما بدأ عملياً مع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ الذي تجاوز تأثيره حدود العلاقة الصراعية بين الشعب الفلسطيني والمشروع الصهيوني فوق وطنه، ليطال مجمل النظام والحقل السياسيين، ناهيك عن البنية الاجتماعية الفلسطينية على تنوع مركباتها وتجلياتها^{٦٩}.

إن اتفاق أوسلو ألحق الضرر بمقومات الهوية، ومن أبرز التأثيرات السلبية^{٧٠}: تهميش وتفريغ منظمة

٦٦) وسام رفيدي، «الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام»، جريدة حق العودة، العدد ٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. على رابط: <http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1706-art5>

٦٧) المرجع السابق، ص ٥٢.

٦٨) فيصل دراج، «فلسطين: الهوية الثقافية»، في الكتاب السنوي الثاني، (رام الله: مؤسسة ياسر عرفات، ٢٠١٢)، ص ٥١.

٦٩) وسام رفيدي، «الهوية الوطنية الفلسطينية».

٧٠) المرجع السابق.

وفي ضوء مجمل التداعيات السابقة، كان على الخطاب السياسي والإعلامي أن يساير ذلك التراجع المتدرج، وأن يتم تفكيك مفردات خطاب ما قبل أوصلو، إذ ما عاد في الإمكان الحديث عن ثورة، وعن معاداة الصهيونية والإمبريالية، كما أصبح الحديث عن المشروع الوطني الفلسطيني مسألة تخضع للخلاف والتجاهل. وكان من الطبيعي أن تساير وسائل الإعلام الرسمية التي يسيطر عليها الحزب الحاكم التحولات الجارية على المستويات السياسية، وأن تبت ثقافة «واقعية»، تتلاءم والمتغيرات التي طرأت على الحركة الوطنية الفلسطينية^{٧٨}. لكنها كانت تتناقض مع مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية التي تكرست على مدار أكثر من ٣ عقود من النضال الفلسطيني.

أولاً: طبيعة النظام السياسي الحالي وأثره على الإعلام العمومي

بعد أوصلو، وتأسيس السلطة الفلسطينية، وما أحدثه هذا التغيير من تحولات عميقة، ارتبكت البرامج الوطنية حيث تداخلت المهمات التحررية الوطنية بالمهام الاجتماعية الديمقراطية، وما عاد في الإمكان إطلاق صفة الثورة على الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، بسبب ضياع البوصلة بين الثورة برنامجاً وأهدافاً وثقافة، وبين دولة باتت إمكانية تحقيقها بعيدة المنال، فلا هي بقيت ثورة، ولا هي تحولت إلى دولة^{٧٩}. وأصبحنا فيما يعرف بمعضلة النظام السياسي الفلسطيني الحالي التي تعتبر أول ما يتصدر حديث الإعلام الرسمي الفلسطيني، حيث «يوصف في أبسط التعبيرات بالمشوه»^{٨٠}، وغير متكامل الأركان أو الأدوار، فالحالة في فلسطين ليست دولة كاملة المعنى والسيادة، وهي كذلك ليست بلدا محتلا بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، وهو الأمر الذي يجعل من النظام السياسي حالة هجينة من الدولة ممزوجة بحركات تحرر وطني تخوض صراعا طويلا مع المحتل، وهو ما يترك أثرا عميقا على طريقة إدارة شؤون الدولة وعلاقة الإعلام بها^{٨١}.

النظام السياسي الحالي يمثل أكبر إعاقة لأي عملية تحول نحو تجربة أو حالة حقيقية من الإعلام العمومي، حتى إن بعض الباحثين يرون أن إحدى أهم ركائزه دولة بمقوماتها المختلفة ومن دونها لا يمكن أن يتحقق هذا النوع من الإعلام^{٨٢}، لكن من جانب آخر، يرى البعض أن الحالة الفلسطينية هذه تعتبر فرصة ثمينة للتأكيد على أهمية إطلاق تجربة إعلام عمومي فلسطينية تعبر عن رؤى وتطلعات الشعب الفلسطيني بعيداً عن الواقعيات السياسية التي يلتزم بها السياسي الفلسطيني^{٨٣}، فالإعلام العمومي بصفته معبرا عن قضايا الجماهير وفاعلا في بناء الهوية الوطنية بصفته أحد أبرز أدواره، يمكن أن يكون الحل في السياق

(٧٨) طلال عوكل، «الوطنية الفلسطينية في مرآة الإعلام».

(٧٩) المرجع السابق.

(٨٠) غازي بني عودة، مدير تحرير موقع القدس دوت كوم، مقابلة خاصة، رام الله، أيلول ٢٠١٤.

(٨١) هاني المصري، مرجع سابق.

(٨٢) عاطف سلامة، مدير معهد الإعلام وإذاعة صوت القاسمي في أكاديمية القاسمي، حديث خاص عبر البريد الإلكتروني، تشرين الأول ٢٠١٤.

(٨٣) هاني المصري، مرجع سابق.

الفلسطيني بخروج وسائل الإعلام الرسمية من سيطرة الحكومات المتعاقبة أو رأس السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس الفلسطيني.

وسائل الإعلام الرسمية التي يفترض أن تكون عمومية فلسطينية هي امتداد للنظام والواقع السياسيين، وهي مرهونة لهما، ومحكومة بمنظومة متكاملة من المبادئ والقوانين والسياسات، والحال في فلسطين أيضا أن الإعلام محكوم بأسقف عدة، منها سقف الاحتلال، وسقف السلطة (سلطان في الضفة وأخرى في غزة)، وهو ما يخلق واقعا سياسيا محليا متشابكا خلق عمليا واقعا «هجينا» ترك أثرا مباشرا على أدوار الإعلام ومقاصده، وسيؤثر لاحقا على أي عملية تحول من الإعلام الرسمي/ الحكومي إلى الإعلام العمومي^{٨٤}.

والتناقض بين وواضح بين مقاصد الإعلام العمومي في أي دولة مستقرة، ومقاصد الإعلام في حالة جماعة وطنية تسيّر نحو التحرر، ولأن الحالة الفلسطينية تعيش وضعيّة بينيّة، فلا هي دولة ولا هي حركة تحرر، «بالضرورة سيشتت الجذب العكسي بين الطرفين أو الحالتين أي تراكم قد ينجز في سياق أحدهما. خاصة ونحن نعيش حالة تعارض حاد بين الحالتين، بمعنى أن سلوك الدولة المشغول بخلق الاستقرار وإشاعته يتناقض مع سلوك حركة التحرر المشغولة بتأجيج الصراع أو إظهار التناقضات ودفعها»^{٨٥}.

وقد انعكس ذلك تماما على الحالة الإعلامية الفلسطينية التي توصف بـ«الزبّيقية»، و«غير القانونية»، وهو انعكاس للحالة السياسية برمّتها، فوصفة عدم الاستقرار، نظريا، هي مقتل أي محاولة لبناء نظام، إلا أن ضرورة «النظام/ التنظيم» أشد في حالة الإعلام العمومي في الحالة الفلسطينية، فهو يقتضي تسليما جماعيا، من الرئيس إلى المواطن، بحكم القانون، واستقرارا إداريا، وموارد مالية ثابتة وهي من ضرورات أي تجربة إعلامية عمومية. أما الإعلام التابع للسلطة الحاكمة في رام الله/ غزة، وذلك التابع لرأس المال (التجاري/ الخاص)، فأقدر على المناورة والبقاء^{٨٦}، وهو ما يجعل من حكم القانون، الذي يعتبر عمليا أمرا سهلا، بمثابة ضرورة الضرورات، لكن الصعوبة تتمثل في فرض حكم القانون، وبناء نظام إعلام عمومي تارة ثانية، وهو أمر ليس نزهة، إنما يشكل تحديا شاقا لكنه سيكون مشرفا في الحالة الفلسطينية في ظل أن هذا الاختبار المهم تعجز أنظمة سياسية كثيرة عن اجتيازه»^{٨٧}.

مرد الصعوبة السابقة مرتبط بما تركه الاحتلال من آثار على بنيتنا السياسية/ الإدارية، ليكون «الفساد عائقا حقيقيا أمام التجربة، فالمستفيدون من الوضع القائم كثر، وهناك رئاسة وحكومة ومسؤولون يريدون ألا يرد كلمتهم أحد، وهناك شعب اعتاد على هذه الطريقة في إدارة شؤونه. شعب اعتاد على ضخ مجاني

٨٤) فريد أبو ظهير، أستاذ الإعلام في كلية الإعلام في جامعة النجاح الوطنية - نابلس، مقابلة خاصة، تشرين الأول ٢٠١٤.

٨٥) عباد يحيى، صحافي وباحث وروائي يعمل في جريدة العربي الجديد القطرية، مقابلة خاصة، تشرين الأول ٢٠١٤.

٨٦) [□] تطوّر تكنولوجيا الاتصال نتج عنه انفجار البث الفضائي، وحضور قوي للقطاع الخاص في الفضاء الاتصالي الذي بلغت حصته، حسب التقرير السنوي للبث الفضائي لسنة ٢٠١٠، حوالي ٨٠٪، أي ٦٠٩ قناة فضائية، فيما تقدّر نسبة القنوات الفضائية التي تبثها الهيئات الحكومية ما يناهز ٢٠٪، أي ١٢٤ قناة.

٨٧) عبد الرحيم عبد الله، صحافي وباحث يعمل في راديو سوا الأميركي، مقابلة خاصة، تشرين الأول ٢٠١٤.

ضخم للإعلام لا يميز بين غثه وسمينه»^{٨٨}.

أما في حال تشكل وتبلور الإعلام العمومي الفلسطيني وفق الحالة السابقة، فالمتوقع أن يكون التأثير عميقا جدا لدرجة أن البعض ينفي إمكانية تشكل هذا النوع من الإعلام إطلاقا بالقياس على تجارب وممارسات عربية وعالمية^{٨٩}، فليس سهلا على الإعلام العمومي الانفكاك من النظام السياسي الحالي الذي لا هو دولة ولا هو حركة تحرر وطني، فنحن حالة بينية: حركة تحرر وطني لها وضع خاص، لا نستطيع نفي نظامنا السياسي الذي صدق فيما يبدو أننا دولة، وهذا أمر خلق جزءا كبيرا من الخلل الكبير الذي نعيشه^{٩٠}.

أما عملية إخراج الإعلام من قيد الحكومة إلى فضاء الخدمة العامة فيما لو تمت، فإنها ستفسح المجال واسعا أمام تطوير الأداء الإعلامي، والعمل بهامش أوسع من الاستقلالية، ولكن سيطرة مفهوم «المصلحة العليا»، و«القضية الفلسطينية» و«مرحلة النضال» وغيرها من المفاهيم ستبقى تظلل الأداء الإعلامي، وتجعل الهامش ضيقا مقارنة بدول شقيقة وصديقة تمر بنفس المرحلة من السعي للتطور، فالنظام السياسي الحالي (الهجين) سيجعل دوما سقف الحرية منخفضا، ولا يتيح المجال لطرح قضايا حساسة، سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، وبالتالي يتحول إعلام الخدمة العامة إلى لوحة دعائية ليس إلا^{٩١}.

والحالة التي عليها النظام السياسي الفلسطيني تقود في أحد أوجهها إلى تقييد وتحديد لخيارات الإعلام الفلسطيني الرسمي^{٩٢}، فيضعه في موقف التصالح مع السلطة من جهة، وفي موقف الحذر من الإفراط في المواجهة مع الاحتلال من جهة أخرى، متوافقا بذلك مع السلطة السياسية في حال استمرت تبعية هذا الإعلام للحكومات المتعاقبة أو للرئيس التنفيذي^{٩٣}.

وأمام مجموعة من اللآءات: لا نظام سياسيا واحدا يمكن أن نحتمك إليه، ولا قانون محترما من أعلى هيئة قيادية يعتد به، ولا سيطرة سياسية وأمنية على الأرض الفلسطينية^{٩٤}؛ يؤدي ذلك إلى فقدان الرؤية الموحدة لتحديد وجهة الإعلام، فهل يخدم الدولة/ المجتمع ويصون صورتها، أم النظام الحاكم كما يفعل الكثير من الإعلام العربي؟ وفي الحالة الفلسطينية، نرى أن الإعلام الفلسطيني الرسمي الذي يفترض به أن يكون عموميا، يخدم السلطة الفلسطينية ولا يعبر عن حقيقة تمثيله للمجتمع، وهو ما يجعل التناقض باثنا بين الخطاب الإعلامي وروح الجماهير سواء في الداخل الفلسطيني أو خارجه^{٩٥}، وهو على المدى البعيد ما يجعل

٨٨ المرجع السابق.

٨٩ عاطف سلامة، حديث خاص.

٩٠ هاني المصري، مقابلة خاصة.

٩١ فريد أبو ظهير، مقابلة خاصة.

٩٢ عبد الرحيم عبد الله، مقابلة خاصة.

٩٣ فريد أبو ظهير، مقابلة خاصة.

٩٤ مصطفى الصواف، صحافي، رئيس التحرير السابق لصحيفة فلسطين اليومية الصادرة في غزة، وكاتب مقال سياسي، مقابلة خاصة، أيلول

٢٠١٤.

٩٥ صابر عطوي، صحافي فلسطيني ومدير موقع ملتقى الخبر، لبنان، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٤.

الجماهير تفقد اهتمامها بكل ما يث على وسائل الإعلام الرسمية^{٩٦}، إضافة إلى أن الخطاب الإعلامي الفلسطيني لا يعرف اليوم أي فلسطين نريد^{٩٨}؟

دور الإعلام العمومي في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية

ينظر لوظيفة تكريس الهوية الوطنية على أنها أحد أهم الأدوار التي يمكن أن يلعبها الإعلام العمومي^{٩٩}، ذلك أن الإعلام العمومي ينطلق من منطلقين أساسيين، الأول: تمثيله لمجمل شرائح وفئات وقوى الشعب الفلسطيني، دون أن يكون محسوبا على جهة معينة. والثاني: كونها الأكثر مهنية من الإعلام الحكومي، والخاص، ذلك أنه يتبع جهة مستقلة تقوم هيكلتها على أسس المهنية والاستقلالية وخدمة المجتمع^{١٠٠}.

وعليه، فإن الإعلام العمومي سيُعبّر بالضرورة عن ضمير الشعب وروحه إلى حد كبير، وسيحظى بهامش أوسع للعمل في المجالات الثقافية والفنية والاجتماعية بعيدا عن متطلبات السوق والمعايير التجارية للنجاح^{١٠١}، ومن ذلك التعبير عن الهوية الوطنية، ويعمل على بنائها انطلاقا من الواجب المهني، وسعيا لتحقيق الأهداف الوطنية من منطلقات مهنية^{١٠٢}.

أما عن دور الإعلام العمومي الفلسطيني في ظل الحالة الهجينة في بناء الهوية الوطنية الفلسطينية، فمن المهم هنا الالتفات إلى أن الإعلام العمومي مقترن نظريا بحالة الدولة، وعدم تحققها فلسطينيا يعني أنه في خانة غير المتحقق أيضا، أما إن تم الإصرار على تبني ممارسات دولانية وبناء أجسام دولانية دون وجود وتحقق جوهر فكرة الدولة، فيمكن الوصول إلى إنشاء أجهزة إعلام عمومي تشبه تلك الدولة وتحكم بشروطها، وهذا يعني تحويلها لصانعة وهم كبير حول الدولة وتحققها في حين هي غير متحققة أصلا، فيكون التخوف المركزي هنا أن يتم تضيق الهوية الوطنية لتلائم التصورات الدولانية التي باتت لها أيديولوجيا خاصة بها تشيعها بكل قوة بين الفلسطينيين^{١٠٣}، فمسألة وحدة الهوية الوطنية لم تعد هاجسا فعليا لدى

٩٦) انتصار الدنان، صحافية وشاعرة فلسطينية تقيم في لبنان، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٤.

٩٧) على سبيل المثال، ما زال تلفزيون فلسطين لا يحظى بنسبة مشاهدة عالية (وإن حظي بنسبة ٢٠٪ وفقا لاستطلاعات رأي عام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بعد شهر من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤)، وهي نسب مشاهدة مرتفعة بالمقارنة مع نتائج استطلاع أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، حيث حاز التلفزيون الفلسطيني على نسبة ١٢٪ من نسبة المشاهدة والثقة عام ٢٠٠٩.

٩٨) صابر عطوي، مرجع سابق.

٩٩) غازي بني عودة، مرجع سابق.

١٠٠) فريد أبو ظهير، مرجع سابق.

١٠١) هناك تحول مشهود في أداء تلفزيون فلسطين، حسب دراسة «الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون/ دراسة تقييمية»، ٢٠١٠، التي كشفت عن احتلال الجانب الثقافي المرتبة الثانية بعد السياسي في قائمة البرامج التي حللتها الدراسة، حيث أظهرت أن هناك برامج ثقافية تتسم بالتنوع في الفقرات، وأماكن التغطية، التي تضمنت مناطق تواجد الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

١٠٢) المرجع السابق.

١٠٣) عباد يحيى، مقابلة خاصة.

النظام السياسي الفلسطيني الحالي^{١٤}، فالهوية، كمفهوم غير مادي ومركب وهجين، كانت سلاحا بالغ الأهمية في إبقاء قضية الشعب الفلسطيني حية. الهوية الوطنية، تخليقها وإبقاؤها على قيد الحياة، قرار يتخذ، والشعوب والأنظمة السياسية لديها أدوات معروفة لتخليق و«تعييش» الهوية، من أهمها التعليم والإعلام. في حالتنا، الإعلام صار وسيلة في هدم الهوية بدل بنائها. سياسياً، هو يؤسس لثقافات ومشارب شتى (سلطوي أفي الضفة، سلطوي ب في غزة، خدماتي في الجليل والمثلث والنقب، رومانسي في الشتات)^{١٥}. والإعلام الفلسطيني يُجبر لصالح الطبقة الحاكمة (سياسيا واقتصاديا) ويخدم أهدافها ومصالحها^{١٦}. إنه إعلام مشغول بشرعنة الحاكم وتلهية المحكومين بالبكاء على الأطلال أو الرقص عليها، لا قضايا موحدة ومركزية وكبرى في هذا الإعلام السائد. والإعلام العمومي، بوصفه إعلام قضايا، مجبر على التفكير بطرق إبداعية حتى لا «ينهد» تحت ثقل الالتزام^{١٧}.

أدوار الإعلام العمومي في ظل الواقع السياسي الهجين

إن أدوار وفلسفات الإعلام في الدول المستقلة تختلف عنها في الدول المحتلة، وبالضرورة عنها في دولة تعيش حالة بين بين (بين الاحتلال والاستقلال)، فلو افترضنا أن إعلاما عموميا فلسطينيا تشكل، وهو أمر يراه البعض ضرورة، فيما يراه البعض استحالة، ليكون هناك مجموعة من الأدوار التي على وسائل الإعلام العمومية القيام بها، وهي تتمثل بالنحو التالي^{١٨}:

أن يعكس الخريطة السياسية والفكرية السائدة، من حيث الاختلاف في تقدير المواقف، وأن يفتح المجال واسعا أمام الجدل الدائر في الساحة السياسية إزاء القضايا المختلفة، بحيث يعبر تعبيرا واضحا وصريحا عن هذه الاختلافات، سعيا لتشكيل رأي عام أكثر قربا من الصحة والاستنارة، الأمر الذي يخلق مناخا مواتيا لاتخاذ قرارات سياسية سليمة تعكس التوجهات العامة للمجتمع.

بناء الشخصية والهوية الوطنية، وتعزيز الانتماء للوطن والقيم التي مزقتها الانقسامات، ويات كل طرف يعتبر نفسه الأكثر حرصا على تلك القيم وذاك الانتماء. ودور الإعلام العمومي هنا هو أن يرسخ فكرة أن الوطن للجميع، لا لهذه الفئة أو تلك، ولا يوجد وصي على الوطن، وليس من حق أي طرف أن يدعي الوطنية، ويصنف الطرف الآخر بأنه عدو للوطن.

محاربة الفساد الذي عشنش في المجتمع، وشوّه صورة الوطن والوطنية، وخرب قيمة الانتماء، وحوّل الوطن

١٤ عبد الرحيم عبد الله، مقابلة خاصة.

١٥ المرجع السابق.

١٦ مصطفى الصواف، مقابلة خاصة.

١٧ عبد الرحيم عبد الله، مقابلة خاصة.

١٨ ميجوثون.

إلى شركة تجارية فيها أسياد منتفعون يديرون البلد، وفيها جمهور مستهلك يسعى نحو لقمة العيش، ويعمل ليل نهار لكي يوفر مقومات الحياة الأساسية، ويعمل كخادم للأسياد الذين يكسبون الثروات. فهذا الأمر يعد من أهم معوقات التحرر والاستقلال وبناء الهوية الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية.

مقاومة الاحتلال. وهو أمر في غاية التعقيد في ظل اختلاف البرامج السياسية، وفي ظل اختلاف المواقف إزاء القضايا المختلفة المتعلقة بالاحتلال. خذ مثلاً مقاطعة البضائع الإسرائيلية كأسلوب للمقاومة. فالإعلام لا يلعب دوراً جوهرياً في هذا الصدد، علماً بأنه أسلوب مقاومة حضاري، ولا يمكن وصمه بالإرهاب.

ترسيخ مبادئ الأخلاق التي يحتاج لها أي شعب يريد التحرر من الاحتلال. فالأخلاق مسألة تمثل حجر الأساس لأي بناء اجتماعي. والمجتمع الفلسطيني اليوم يعيش أزمة أخلاقية غاية في الخطورة، تتطلب مراجعة شاملة للمنظومة السياسية التي تفرز هذه الأزمة.

تعزز الرواية الوطنية وإغناؤها وإعادة إنتاجها وعصرنتها وتوزيعها بما يجد من الأساليب والتقنيات، وما يوسع نطاق مقبوليتها من لغات، وبما يحقق عالميتها كقيمة إنسانية كبرى. وأفضل طريقة لفعل ذلك هي الالتصاق الشديد بالتجربة الإنسانية والطلاق البائن من الأيديولوجيا في إنتاج الإعلام ومحتواه.

أن يكون فضاء عمومياً يتحاور فيه الفلسطينيون ويقررون لأنفسهم رأياً عاماً يقود القيادة ويحدد اتجاه البوصلة. أن يكون منتدى الفلسطينيين، يجمع الفلسطينيين ولا يفرقهم، وذلك ليس بالمداهنة والترفع عن الواقع، بل بالصدق والبعد عن المصلحية والاستخدام. وهذا يشمل تزويدهم بالخبر الدقيق والمعلومة المفيدة والتعليق الذي يعزز الفهم.

أن يلعب دوراً اقتصادياً في توظيف الكفاءات واستبقائها في أرض الوطن، ورفع سوية السوق بتثقيف المستهلك، وتصدير المنتجات الثقافية والإبداعية للأسواق الخارجية.

الخروج من الحالة القطبية (دولة، حركة تحرر) إلى حالة بينية بينهما لحقت بالتحرر الوطني وسبقت الدولة، وهي حالة المجتمع المدني الفلسطيني الذي بدأ بالظهور كمؤسسات وبنى في أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات، ويمكن له لعب دور مركزي في سياق بناء مؤسسات إعلام عمومي، وهذا يشكل مخرجا من مأزق صناعة أو هام الدولة غير المتحققة، وفي نفس الوقت يمنح الإعلام العمومي تحرراً من أيديولوجيا حركة التحرر التي عطلت كثيراً قيام المؤسسات الإعلامية والثقافية بدور ناقد ومصوب لمسارها.

لا يمكن للإعلام العمومي أن ينشغل بالهوية الوطنية وتعزيزها على حساب دوره كرقيب على الأجهزة ذات الطابع الدولاني الموجودة، ولا يمكن له إسقاط دوره كمنشغل بالهوية الوطنية وتعزيزها، ليطمأى مع حالة الدولة. لا بد للإعلام العمومي في الحالة الفلسطينية من رعاية مصالح المجتمع، والمجتمع هنا ليس الدولة ولا مؤسساتها وليس حركة التحرر وشروطها، هو حالة تتجاوزهما وتجمعهما.

ثانياً: أثر الانقسام السياسي على الإعلام العمومي الفلسطيني في بناء هوية وطنية

كشف فوز حركة «حماس» بالانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، عن حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام الفلسطيني، فالفوز وما تبعه من أحداث ما زالت نتائجها ماثلة على الأرض حتى اللحظة كانت إيذاناً بمرور النظام السياسي الفلسطيني بعملية إعادة بناء، تحتل حركة «حماس» فيها موقعاً مؤثراً وفعالاً. والأرجح أن تطول هذه العملية، ما يعني وقوع النظام في حالة عدم استقرار تقضي إلى أزمة شرعية وهوية^{١٠٩}.

ومن الواضح، أن ضرراً بالغاً سيلحق بالمشروع الوطني وبمسيرة الكفاح في ظل عدم استقرار النظام، والصراع المحتدم على السلطة^{١١٠}، فالحركة الوطنية الفلسطينية تعاني حالة استقطاب سياسي حاد بين برنامجين وثقافتين^{١١١}.

في الجوهر، فإن الانقسام، والصراع الذي ساد الوضع الفلسطيني، شكل تحولاً دراماتيكياً نحو تقديم البرامج الفصائلية الفئوية على البرامج الوطنية، وتحولاً، ولو مؤقتاً، نحو تقديم التناقض الداخلي الثانوي على التناقض الرئيسي مع الاحتلال^{١١٢}. لم تكن هذه التحولات محدودة الأثر، فلقد مضى كل طرف لتعبئة إمكانيات ضد الطرف الآخر، وكان لوسائل الإعلام (ومن ضمنها وسائل الإعلام الرسمية) دور بارز وقوي في اتجاه خوض الصراع الداخلي واستنزاف طاقة الفلسطينيين. لقد أنتج الانقسام صراعاً قوياً للسيطرة على وسائل الإعلام، واحتكار المعلومات والأدوات، وقمع حرية التعبير، وضبطها تحت سقف خطاب الأطراف السياسية كل في موقعه الجغرافي^{١١٣}.

والإعلام الحزبي انخرط في معركة السيطرة والانقسام، وشُغل كثيراً في نشر الاتهامات والشتم، واتسم بطابع استهلاكي حزبي، وتوزعت وسائل الإعلام والإعلاميون بين مناصر لهذا الطرف أو ذلك وتراجعت المهنية وسادت حالة من الفوضى والتخبط، وفقدان الرؤية، وتعمق العصبوية الفئوية التي أخذت تستفحل كظاهرة وتتحكم بالخطاب الإعلامي^{١١٤}.

والانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس (٢٠٠٦ - حتى اللحظة) كان أحد أبرز عوامل انقسام المجتمع الفلسطيني على ذاته سياسياً وإعلامياً، وهو أمر يكاد يصل إلى انقسام جغرافي كان موجوداً، بفعل

١٠٩ تيسير محيسن، «النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث: دراسة بنوية» (دراسة منشورة على موقع جامعة بيرزيت) على رابط: sites.doc.٢/.../٢٠٠٦/birzeit.edu/cds/arabic/research

١١٠ المرجع السابق.

١١١ طلال عوكل، «الوطنية الفلسطينية في مرآة الإعلام».

١١٢ المرجع السابق.

١١٣ غازي بني عودة، مقابلة خاصة.

١١٤ طلال عوكل، «الوطنية الفلسطينية في مرآة الإعلام».

إجراءات احتلالية، قبل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لكنه تعمق وتجذر بعد ذلك، وهو انقسام حاد يعبر عن حقيقة المأزق السياسي والتمثيلي الفلسطيني لكنه لم يصل درجة صراع هويات إنما يعبر عن حجم الخلافات الفلسطينية البينية^{١١٥}.

تلك المقاربة تشير إلى أن أثرا قويا سينعكس على تجربة أي إعلام عمومي فلسطيني مستقبلي، في ظل أن واقع الإعلام الفلسطيني (الحكومي/ الرسمي) قبل الانقسام لم يكن مبشرا بنموذج فلسطيني خاص، فقد عقدت جلسات عدة من أجل بناء إستراتيجية إعلامية موحدة وهو الأمر الذي لم يفلح لأسباب سياسية، كما قدمت مشاريع قوانين لتحويل الإعلام الحكومي إلى عمومي لكنها جوبهت بالرفض في أحيان كثيرة^{١١٦} وحتى من نجح منها عبر مرسوم رئاسي ٢٠١٠ فلم يتحقق على أرض الواقع^{١١٧}، كما أن البعض يجادل أن التركيبة الفلسطينية تبدو حزبية أكثر من أي شيء آخر، فميلنا دوما للإعلام الحزبي الذي يرافقه التقليل من أي إعلام وحدوي أو عمومي، التجربة تقول ذلك، فهناك أسطول من وسائل الإعلامية الحزبية، وفي المقابل غابت أي إستراتيجية إعلامية فلسطينية كان من المفترض أن تشكل عقلا جمعيا لوسائل الإعلام الفلسطينية أو لوسائل إعلام عمومي فلسطيني في أضعف الإيمان^{١١٨}.

والإعلام الفلسطيني (الحكومي/ الرسمي) أسوة بالحزبي والخاص، كان حاضرا وبقوة في الانقسام السياسي الحاد، ورسب في اختبار المهنية بتحوله أداة للتحريض^{١١٩}، فغابت عن كثير من وسائل الإعلام مفاهيم المهنية، ولم تقم بالأهداف المنوطة به، وبخاصة في سياق المسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على النسيج الاجتماعي ومحاربة الفرقة والفتنة وأسبابها. والإعلام لم يكن عامل تجميع، بل كان عامل تقريق وهدم أثر عميقا على الهوية الوطنية. ومن هنا، ندرك أن التأثير السياسي للفرقاء يلقي بظلاله على الساحة الإعلامية، وبقوة. ذلك أن الالتحام الكبير بين العمل السياسي والأداء الإعلامي يدفع بالقوى السياسية إلى تجنيد الإعلام لتعزيز مكانتها ومواقعها، ولتوظيفها لخدمة أغراضها وأهدافها، فكيف والحال أن جزءا كبيرا من هذه الوسائل تمتلكها قوى سياسية^{١٢٠}.

وبالتالي، في ظل غياب مفهوم حقيقي للإعلام العمومي، يكون من الطبيعي أن يخضع الإعلام الرسمي/ الحكومي لمثل هذه الظروف، ويكون عرضة للتجاذبات السياسية وحالات الاستقطاب. وعلى أثر الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، انقسمت المؤسسات على نفسها، ومن هنا فإن الأثر الجوهري يرتبط مع التأسيس للإعلام العمومي ومؤسساته وتأثرها بحالة الانقسام القانوني وغياب الجسم التشريعي القادر على توفير

(١١٥) هاني المصري، مقابلة خاصة.

(١١٦) المرجع السابق.

(١١٧) غازي بني عودة، مقابلة خاصة.

(١١٨) مصطفى الصواف، مقابلة خاصة.

(١١٩) غازي بني عودة، مقابلة خاصة.

(١٢٠) فريد أبو ظهير، مقابلة خاصة.

التأسيس القانوني والحصانة لمؤسسات إعلام عمومي ناشئة. ثم في مرحلة لاحقة متعلقة بتعاطي الإعلام العمومي مع الصدام السياسي الداخلي أو مع أي اقتتال أهلي. وهو ما يقتضي التخفف من ثقل تجارب الإعلام العمومي في سياقات أخرى وتطوير نموذج بديل للحالة الفلسطينية يكون فيها المجتمع ومؤسساته المدنية أو عبر مؤسسات منظمة التحرير بعد إصلاحها هو الدافع والمساهم في تأسيس مؤسسات إعلام عمومي ويتم «الضغط» على الأجهزة التشريعية والسيادية لتوفير بيئة قانونية لعمل هذه المؤسسات^{١٢١}.

أما الصعوبات التي ستعترض طريق أي إعلام عمومي يفترض أن يكون ممثلاً للشعب الفلسطيني فهي تتوزع على جوانب متعددة في ظل الانقسام السياسي الحاد، لعل أبرزها^{١٢٢}:

الحياد السياسي الذي يعتبر أمراً بالغ الأهمية، فمن المفيد أن ينشغل هذا الإعلام، على الأقل في مراحل الأولى، بالإنتاج الثقالي ودوره في تعزيز الهوية الوطنية، أكثر من لعب أدوار الحزبيات politics رغم ضرورة انشغاله بالسياسي political. لنفترض جدلاً أن الانقسام السياسي والإداري سيستمر، لا ينفى هذا الإمكانية النظرية لنجاح إعلام عمومي موحد على نطاق الوطن، إذا عرفت الأطراف كلها وظيفة هذا الإعلام وابتعاده عن التحزب. إنه خيار ممكن وإن كان مستبعداً. وبالتالي سيكون الخيار الأكثر واقعية إذا استمر الانقسام السياسي والإعلامي هو تأسيس الإعلام العمومي كهيئة وطنية تشمل المنظمات الأهلية في جميع مناطق تواجد الفلسطينيين ويمكن أن يكون تواجد هذا الإعلام إلكترونيا فقط.

التخلص من العقلية الفصائلية والنزوع للمهنية، لقد ألقى الاختلاف السياسي داخليا بين القوى السياسية، وبخاصة بين فتح وحماس حملاً ثقيلًا على الإعلام الفلسطيني، فعمل على استقطاب الصحافيين الذين أصبحوا يفكرون بعقلية فصائلية، لا بمهنية. وبالتالي، أصبح الإعلام يجد نفسه يعاني من صعوبة بالغة في إخراج نفسه من هذه الدائرة، والانتقال إلى دائرة العمل المهني. وهو ما يستدعي نقطة توازن، يقوم فيها الإعلام بعمله دون إساءة لأي جهة، ودون تحريج أو اتهام. وفي المقابل، أن تتوفر لدى القوى السياسية درجة أعلى من الوعي واحترام مهنة الإعلام (طالما يقوم بعمله بمهنية ودون تحيز)، وإتاحة المجال للرأي والرأي الآخر في سياق التحليل والحوار.

القوانين والأنظمة التي تضغط على الإعلام، ولا تتيح المجال للتوسع أكثر في مجال نشر المعلومات وتقديم الآراء والأفكار. وتنتج عن هذا قبضة أمنية تحد من حرية التعبير. فسن قوانين واضحة، وغير قابلة للتأويل، ورفع اليد الأمنية عن الإعلام وحرية الحصول على المعلومات ونشرها، وحرية التعبير والرأي، شروط لا بد منها من أجل أن يكون لدينا إعلام عمومي قادر على القيام بوظائفه لخدمة المجتمع وقضاياها الوطنية فيما الانقسام يعمق ذلك ويضاعف نتائج السلبية على الإعلام العمومي.

صعوبات اقتصادية: فالإعلام، مع تطور تكنولوجيا الاتصال، ودخول الإنترنت على الخط، واجتياح مواقع

(١٢١) عباد يحيى، مقابلة خاصة.

(١٢٢) ميجوثون.

التواصل الاجتماعي لعالم الاتصال، وما نتج عن ذلك من سرعة توفير المعلومات، بصرف النظر عن جودتها، نجد أنه يواجه تحديا كبيرا يؤثر بشكل أو بآخر على وضعه الاقتصادي، ويحد من مصادر الدخل لديه. فنقص المال نظرا للتكاليف العالية للإنتاج الإعلامي، رغم أن هناك حولا إبداعية ممكنة، لكن طريقة التفكير السائدة بين القائمين على أمر الإعلام في فلسطين لم تستوعبها بعد، وهي تتمثل في الاعتماد على الصحفيين المواطنين والإنتاج الاشتراكي شبه المجاني والمبادرات الأهلية والتوزيع الإلكتروني، طبعا بالمعنى الحقيقي لا الترويجي للمصطلحات.

تشقت الفلسطينيين مناطقيا وتنوع القوانين الإدارية والقانونية التي تحكم كل جماعة منهم وانعدام اتصالهم الجغرافي والمادي. وهذا لا بد أن يكون انشغالا مركزيا، ومجرد الخروج برؤية واضحة عن أن المخاطب والجمهور في أي إعلام عمومي فلسطيني هو الفلسطيني في أي مكان كان، هذا بحد ذاته ضح دم جديد في الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة. طبعا يلحق ذلك كل التبعات المتصلة بتطوير هذه المخاطبة إلى عمل يومي وانشغال تام، فالدفاع عن حق الفلسطينيين في العمل في لبنان يوازي الانهماك بالإضرابات النقابية في الضفة الغربية. أما تصور أنه يمكن بناء هوية وطنية جامعة أو المساهمة في بنائها من خلال الانشغال بجزء محدد من الشعب الفلسطيني فهذا أقرب إلى التمني لا الانشغال الحقيقي.

غير أن الأكثر إشكالية هو أن يكون الانقسام السياسي معبرا عن أزمة مشروع وأزمة هويات في المجتمع الفلسطيني وهو ما يرفضه كثر وإن كانوا يقرون بوجود اختلافات كثيرة تتوافر فرص التوفيق بينها في حال تم احتوائها والالتقاء في قواسم مشتركة (وطنيا وإسلاميا)^{١٢٣}، فواجب أي إعلام عمومي فلسطيني لعب دور كبير في مساندة التوافق الوطني ودعمه، والعمل على تأسيس حقيقي وشامل لمصالحه السياسية دائمة عبر ترسيخ القواسم المشتركة بين القوى السياسية «المتصارعة» على الساحة، ودعم قدرة هذه القوى في التوصل إلى صيغة مقبولة للجميع يحتكمون إليها في تحديد مسار العملية السياسية وصيانة النظام السياسي والاجتماعي.

فمهام الإعلام العمومي من صلب هذه العملية، ذلك أن الإعلام لا يعكس تطورات الأحداث فحسب، بل إن مسؤوليته الاجتماعية والأخلاقية تجعله يدعم مثل هذه الصيغة التي من شأنها أن تحافظ على النسيج الاجتماعي وتساهم في تحقيق مصالح المجتمع وقيمه الأخلاقية. فدور الإعلام العمومي في مجتمع متطور هو أن يدفع بهذا الاتجاه، وأن يكون هو المبادر في خلق الأجواء التي يمكن من خلالها بلورة حالة التوافق ودفع الأطراف إلى الوصول إلى صيغ توافقية تتسع للجميع، وتتيح المجال لبناء النظام السياسي والاجتماعي الذي يخلق حالة الاستقرار وينظم العملية السياسية الداخلية بناء على أسس ديمقراطية، يسودها التسامح، وتقضي إلى الحرية والمشاركة واحترام الآخر^{١٢٤}.

(١٢٣) هاني المصري، مقابلة خاصة.

(١٢٤) فريد أبو ظهير، مقابلة خاصة.

وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية الحالية التي يفترض أن تكون نواة لتحول صوب إعلام عمومي يفترض بها أن تمثل المجتمع وهو الدور الذي تعجز عنه حاليا، ليس في كونها مؤسسات إعلامية تتبع السلطة أو حركة فتح، لكنها اليوم تعاني كثيرا ولا تمثل إلا تيارا في حركة فلسطينية كبيرة^{١٢٥}، فمن حق جميع التيارات السياسية المشاركة في هذا الإعلام، لكن الصورة الحالية تشير إلى سيطرة حزبية أو غلبة حزبية للعاملين في هذه الوسائل. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية هناك اتهامات باستئثار اتجاه واحد في فصيل حزبي بوسائل الإعلام العمومي، حيث يقرر هذا الاتجاه من يظهر ومن لا يظهر على هذه الوسائل (القائمة السوداء «Black List» غير المكتوبة التي تتوسع أحيانا وتتقلص أحيانا وهي لا تقتصر على المعارضين السياسيين بل أيضا تشمل ناشطين في الحزب الحاكم)^{١٢٦} وهو أمر لا يتم وفق أي من الاعتبارات المهنية بل المزاجية أو تبعا لطبيعة المواقف والآراء^{١٢٧}، فكيف الحال ونحن أمام إعلام عمومي يفترض أن يكون مخصصا للشعب ومن اتجاهات سياسية مختلفة ليعكس تعددية سياسية واجتماعية وفكرية.

وضمن التعددية السياسية حسب الوزن السياسي لمختلف التشكيلات السياسية الحاضرة في المؤسسات المنتخبة، يعتبر من صميم مهام المرفق العمومي ومن صميم دعم التعددية والديمقراطية، والإعلام العمومي مطالب بأن يعكس في أدائه وإنتاجه وبرامجه السياسية، التعددية السياسية، مع ضرورة ضمان حقوق الأغلبية والمعارضة في نفس الآن وضمن حق الحضور الأدنى للتشكيلات الصغرى في إطار احترام مقومات المجتمع ووفق خط تحريري واضح^{١٢٨}.

ولأجل ذلك، يجب أن يتحقق انتقال أو تحول يُضمن من خلاله الوصول إلى إعلام عمومي يمثل الشعب ويتحلى بالمهنية العالية وذلك من خلال^{١٢٩}:

أولاً: تنوع العاملين

يعتبر تنوع العاملين بمثابة حجر الأساس في الحقل الإعلامي، وفي الإعلام العمومي المنوي تأسيسه. وهي عملية معقدة في ظل أن الساحة الإعلامية مستقطبة إلى حد كبير، ومن النادر أن تجد صحافيا ليست له ميول أو انتماءات سياسية. وهذه ثغرة كبيرة في الحقل الإعلامي، حيث إن الإعلامي ينبغي أن يكون مهنيا «متجردا» قادرا على معالجة الخبر والتحليل بشكل مستقل (ولا نقول محايد). صحيح أن التجرد

(١٢٥) هاني المصري، مقابلة خاصة.

(١٢٦) جهاد حرب. «تلفزيون فلسطين والقائمة السوداء»، موقع وكالة وطن للأنباء، على الرابط: <http://www.wattan.tv/ar/html.١٠٧٨٨٩/news>

(١٢٧) هاني المصري، مقابلة خاصة.

(١٢٨) يمكن النظر في دراسة: «تقييم تطور الإعلام في فلسطين» الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو ومركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، في الفئة رقم ٢: «وسائل الإعلام منصة للخطاب الديمقراطي»، ص ٧٥ - ٨٧.

(١٢٩) مبحوثون.

والحياد مستحيل، ولكن المهنية والتوازن والعدالة ممكنة. كما أن مسألة ضبط الممارسة تعتبر الأصعب والأكثر تعقيداً. فعملية انتزاع الإعلام من عقلية الحزبية مسألة في غاية التعقيد. ولكنها ممكنة الحدوث من خلال السياسات التحريرية وعبر وسائل الضبط التي يمكن أن يمارسها المسؤولون في المؤسسة الإعلامية العمومية لصحافيتهم ومراسليهم. وبالطبع فإن الحوار والنقاش العلمي القائم على أسس المنطق والاستقلالية والمفاهيم المهنية من شأنها أن تعزز مثل هذه المفاهيم. ولذلك، فإن الخطوة الأولى هي تواجدهم محررين ورؤساء تحرير يتمتعون بدرجة عالية من المهنية، وقادرين على توجيه دفة الإعلام العمومي وضبط السلوكيات غير المنضبطة للإعلاميين العاملين في المؤسسة. وبالطبع، فإن تنوع العاملين مهم في هذا الإطار، بما في ذلك التنوع الفكري، ولا نقول التنوع الحزبي (مع أن الحزبية ستكون حاضرة في كل حين). فالأداء المهني سيكون أكثر توازناً وثراءً بوجود تنوع فكري (وحزبي)، بشرط أن ينضبط كل ذلك في إطار الأداء المهني، ودخول الجميع تحت مظلة السياسات التحريرية للمؤسسة الإعلامية العمومية.

ثانياً: تنوع المضامين

بناء على ما سبق، فستكون المضامين أعلى وأرقى مما هي عليه في الوقت الراهن. فوجود إعلاميين مهنيين سيكون مقدمة مهمة ولزامة لإنتاج مضامين إعلامية راقية ومميزة ومتنوعة^{١٢}. والمضامين في نهاية المطاف مرتبطة بقدرة الإعلاميين على فهم وإدراك حاجة المجتمع، ومساعدته في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية وتأثيره على صنع القرارات. إن تنوع المضامين ليس مسألة مجردة، بل هو مرتبط بشكل عضوي بنوعية الصحافيين العاملين في الحقل الإعلامي، ودرجة التزامهم بالمبادئ المهنية والسياسات التحريرية^{١٣}، وقدرتهم على تحديد احتياجات المجتمع، وتوافقهم على تقديم الخدمة المميزة للمواطن. وغياب تنوع المضامين ناتج عن غياب هذه النوعية من الإعلاميين، أو تقوقع الإعلاميين داخل العقلية الحزبية الضيقة، أو داخل القناعات المتشججة التي لا تستطيع رؤية الأمور من الزوايا الأخرى.

١٢٠) على أي تجربة إعلام عمومي أن تكفل معايير تضمن الجودة، فلا يجب أن تقتصر التجربة بفقدان الجودة، بل إنه من حق المستهلك للإعلام العمومي أن تصله خدمة راقية زيادة على اتسامها بالنزاهة والتكافؤ فيما بين الفاعلين السياسيين، لأن هناك خدمات خاصة في ميدان الثقافة والفن يمكن ألا تكون لها أسبقية عند الإذاعات والتلفزيونات الخاصة، ولا يبقى إلا الإعلام العمومي لكي يقدم في تلك الميادين خدمات راقية تهدف إلى الرفع من المستوى ورفي الذوق.

١٢١) تعتبر السياسة التحريرية لأي وسيلة إعلامية نواة للعمل وليست نهاية الطريق، فلا يمكن وضع وثيقة تبين السياسة التحريرية بصفة نهائية، لأن السياسة التحريرية توابك تطور المهنة والمجتمع، وتطور الأخيرة بشكل كبير ومتسارع يفرض اشكاليات كل الوقت وعلى العاملين داخل المؤسسة أن يجدوا لها حلولاً، ويجب أن تطرح على أبناء المؤسسة العمومية من صحافيين وتقنيين، لأن جميعهم ملتزمون بهذه السياسة التحريرية وهم جزء أساسي منها، لذلك يجب أن يؤخذ رأيهم بعين الاعتبار، وعند إقرارها ستكون بمثابة العقد من جهة أولى بين المؤسسة والعاملين فيها، ومن جهة ثانية بين المؤسسة والمواطن، ومن جهة ثالثة بين المؤسسة والحكومة. على سبيل المثال، تحتوي الوثيقة الخاصة بالسياسة التحريرية لهيئة الإذاعة البريطانية^{١٤} بي بي سي^{١٥} على حوالي ٥٠٠ صفحة تتغير بصفة مستمرة، ومن آخر ما أضيف إليها جزء متعلق بكيفية التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: تنوع أماكن البث

طالما أن الإعلام العمومي هو إعلام للشعب الفلسطيني عامة، وليس إعلاماً لفئة أو منطقة أو إقليم، فمن البديهي والمنطقي أن يصل البث إلى الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. واليوم، أصبح هذا الأمر ممكناً، بل مؤكداً، في ظل انتشار وسائل الاتصال الحديثة التي ذلت الصعوبات التي تقصّل الناس على أساس المكان أو الزمان. وهو ما يتطلب تكامل الجهد الإعلامي من كافة الأماكن، لأن الصحافيّ يجب أن يعبر عن الجمهور الذي يعيش معه. وبالإمكان، في ظل التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال، إيجاد مراكز بث في أكثر من مكان. وبالطبع يستحيل البث من كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني بسبب كثرة تلك الأماكن، وامتدادها على امتداد أقاليم الشتات الفلسطيني. ولكن وجود بعض المراكز التي تعكس هذا التواجد، مثل الداخل، والخارج العربي، والخارج الدولي، أمر ممكن، بل وضروريّ.

رابعاً: تنوع الوسائط / الوسائل

في العصر الذي نعيشه، تنوعت وسائط الاتصال لتشمل المسموع والمرئي والمكتوب، فضلاً عن الوسائط المتعددة من خلال الإنترنت. والأهم هو انتشار الجمهور بين هذه الوسائط لتعدد استخداماته وتشمل كل هذه الوسائط، الأمر الذي يفرض على الإعلام العمومي الوصول إلى الجمهور بناءً على الوسائط التي يستخدمها. صحيح أن الأمر بحاجة إلى طواقم، وبخاصة إلى إمكانيات، إلا أن الشعب الفلسطيني يمتلك من الخبرات والكفاءات الإعلامية التي تستطيع أن تغطي كل ذلك، بل وتتفوق به إذا توفرت الإرادة والشروط التي تمكنه من القيام بهذا العمل.

ويُرى في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ولجانها الإعلامية البديل المناسب بدلاً من الاتكاء والاعتماد على وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية^{١٢٢} في أن تكون نواة حقيقة لإعلام عمومي فلسطيني، فهذه المؤسسات فشلت في دورها بأن تكون إعلاماً فلسطينياً حزبياً، فكيف ستكون وسائل إعلامية عمومية قادرة على بناء الهوية الوطنية الفلسطينية^{١٢٣}.

ثالثاً: إشكالية الإعلام العمومي في بناء هوية وطنية في ظل الشتات الفلسطيني

سيبقى سؤال: «هل هناك هوية ثقافية فلسطينية واحدة أم أن هناك هويات متعددة؟» مطروحاً فيما الجواب ليس سهلاً بطبيعة الحال، فعلى تنوع صيغ هذا السؤال الإشكالي والجوهري، هناك إجابات متقاربة مفادها

(١٢٢) هاني المصري، مرجع سابق.

(١٢٣) غازي بني عودة، مرجع سابق.

أنهناك ثقافات مختلفة وهوية واحدة، ثقافات تأتي من الموروث والتجربة ومكان الإقامة ومن الحصار ويؤس التعليم وهوية ثقافية فلسطينية واحدة مشتقة من الفعل الكفاحي المتراكم وأفاقه^{١٢٤}. فالثقافة التي تكون الهوية الفلسطينية واحدة بالداخل والخارج، وهي ثقافة متعددة المكونات، ولها خصوصيات عدة بفعل التهجير والشتات والانقسام الإقليمي والقهر، وهو ما يجعل هناك أولويات متعددة بالثقافة الفلسطينية، في ظل تعددية المشارب والتوجهات والمدارس الثقافية، فالفلسطيني بعد النكبة لم يعد فلسطينيا واحدا، بل أصبح هناك أكثر من فلسطيني، لم نعد أصحاب أولوية واحدة بل أصبحنا أصحاب هوية بعلامح متعددة^{١٢٥}. والفلسطيني بعد النكبة أصبح في أماكن مختلفة، هناك اختلاف المكان واختلاف بفعل الانقسام، فلدينا الفلسطيني بالداخل في فلسطين ٤٨، وهناك الفلسطيني في الضفة والقطاع، وهناك الفلسطيني في المخيمات، وكل واحد من هؤلاء تهب عليه ثقافة مختلفة، كل واحد يشرب من نبع مختلف، وهو ما جعل من الأولويات مختلفة، فالأولوية لدى فلسطيني ٤٨ هي المساواة، أما الفلسطينيون الذين يعيشون في فلسطين ٦٧، فالأولوية للتحرر والاستقلال، وللفلسطيني بالخارج العودة، والأکید أن هذه الأولويات لا تتناقض لكن ملامحها مختلفة^{١٢٦}.

وفي ضوء أن التعددية الجغرافية التي يتوزع عليها الفلسطينيون تقترض تعددية ثقافية، طالما الشكل الثقافي المجتمعي لا ينفصل عن التطور الاقتصادي والفضاء السياسي وتعددية الحاجات وانفتاح المجتمع أو انغلاقه^{١٢٧}، وهو ما يجعل من ذلك إشكالية تالئة تقترض طريق عمل أي تجربة إعلام عمومي فلسطينية يراد لها أن تخدم هذا الفلسطيني أينما تواجد في ظروفه غير الاعتيادية كأبي شعب من الشعوب.

وحسب ما رسخ من تجارب في الإعلام العمومي، فهو إعلام محلي يخاطب المجتمع أو الأفراد الذين يدفعون الضرائب، وهي خدمة يستحقها المواطنون، وهو مرفق موجه لخدمة المجموعة المتساكنة داخل حيز جغرافي معين، يُنفق عليه بأموال عمومية، ويعمل داخل حدود الدولة ويخاطب شعبها^{١٢٨}. أما الحالة في فلسطين فتبدو مختلفة كثيرا في ظل أن أكثر من نصف سكان فلسطين يعيشون في مجموعة كبيرة من المخيمات والمناجف والشتات، كما أن قسما منهم يعيش في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، وهو ما يطرح بإلحاح أهمية وضع تصور نظري خاص يناسب هذه الحالة الفريدة المتعلقة بأماكن تواجد الفلسطيني (الضفة وغزة، ومناطق ٤٨، والشتات بمراكز تجمع الفلسطيني في لبنان وسوريا والأردن).

يطرح البعض أهمية أن ينشأ الإعلام العمومي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة ١٩٦٧، بصفتها أراضي تضم

(١٢٤) فيصل دراج، «فلسطين: الهوية والثقافة»، ص ٥٧.

(١٢٥) المتوكل طه، شاعر وكاتب فلسطيني ووكيل وزارة الإعلام سابقا، مقابلة خاصة، رام الله، ٢٠١١.

(١٢٦) المرجع السابق.

(١٢٧) فيصل دراج، «فلسطين: الهوية والثقافة»، ص ٦١.

(١٢٨) محمد المساري، «الإعلام العمومي الآن»، ٢٧ يوليو ٢٠١١، على رابط: <http://www.cerss-ma.org/cerss/index>.

أكبر تجمع للفلسطينيين. وبالتالي، من المنطق أن يكون المركز الرئيس لهذا الإعلام هناك، شريطة أن يتكامل مع أماكن تواجد الفلسطيني من خلال طواقم عمل ومراكز بث ومراسلين.

أما مسألة كون الإعلام العمومي هو خدمة يتلقاها دافعوا الضريبة من المواطنين سكان الدولة^{١٣٩} فلا يجب أن تنال أدنى اهتمام^{١٤٠}، ولا يجب أن تشغل بال العاملين في هذه المؤسسات فأموال الدعم التي تتلقاها السلطة الفلسطينية حق للشعب الفلسطيني، وليس لجهة ما يعينها، ولإعلام الشعب حصّة معتبرة من هذه الأموال تضمن له الاستقلالية وفق نظام خاص وليس منة من أحد، ليكون من واجب الإعلام العمومي القيام بواجبه تجاه هذا الشعب دون تمييز في الجغرافيا^{١٤١}.

وللتغلب على هذا الأمر وليكون هذا الإعلام مستقلا يمكن التوصل إلى صيغ أقرب للوقف أو الوقفية الممولة للمؤسسات، وهو معمول به في السياق الفلسطيني الأهلي، مؤسسات ثقافية ومستشفيات وجمعيات خيرية^{١٤٢}. ويبدو أن الصيغة المثلى لهذا الإعلام هي ألا تحتكم إلى صيغة يعينها في العالم لتنوع هذه الصيغ واختلافها، فالأمر مرتبط بدور هذا النوع من وسائل الإعلام وجوهر رسالتها، وبالتالي، فمن المهم إنتاج إعلام عمومي فلسطيني لا يخضع للمتفذين سياسيا واقتصاديا، ولا ينشغل بدور تبرير وتجميل نظام الحكم عن أدواره الأصلية، وهو ما يتطلب التفكير بإبداعية في صيغة الإعلام العمومي الفلسطيني ونظامه، فيمكن أن يكون على شكل الهيئة الأهلية كإطار ناظم على سبيل المثال^{١٤٣}، كما يمكن العمل على جهد جامع لمؤسسات المجتمع المدني للضغط من أجل استصدار المراسيم والتشريعات المؤسسة والحامية لمؤسسات عمومية والضامنة لعدم سيطرة تيارات سياسية عليها، وهذا يحتاج لتخطيط قانوني وإداري واع^{١٤٤}.

كما أن الجوانب التطبيقية تقع في صلب التصور النظري لعمل الإعلام العمومي لأنها ستحكمه لاحقا. ومن المهم أن تضمن مخاطبة الجمهور الفلسطيني الجامع والانشغال به في كل نقاط وجوده وتشنته، وهو ما يضع هذا الإعلام لأول إطار لدفع الهوية الوطنية الفلسطينية وتثبيتها ونفي تشنتها إلى هويات مناطقية. يضاف إلى ذلك رعاية مصالح هؤلاء المخاطبين أينما وجدوا، ومواجهة الأجهزة السياسية والإدارية التي تمثل الدولة بالرقابة التي يمكن أن تختلف وسائل تحقيقها^{١٤٥}.

١٣٩) غالبا ما يتم تمويل أجهزة الإعلام العمومي عبر جباية قسرية للأموال من الجمهور، إما باعتمادات تقتطع مباشرة من الميزانية العامة للدولة، أو بواسطة رسوم أو صناديق، توجه حصيلتها إلى إذاعات وتلفزيونات تشرف عليها هيئات عمومية مفوضة بتسيير تلك المرافق وفق ضوابط مضمنة في نصوص تنظيمية، وتتضمن هذه النصوص قواعد تهدي بها تلك المرافق، وتبين آليات عملها بما في ذلك كيفية اختيار العاملين، والقيود التي تفرضها النصوص المنظمة والتي تختلف في مقتضاياتها عن تلك التي تطبق على الإذاعات والتلفزيونات الخاصة.

١٤٠) فريد أبو ظهير، مرجع سابق.

١٤١) غازي بني عودة، مرجع سابق.

١٤٢) عباد يحيى، مرجع سابق.

١٤٣) عبد الرحيم عبد الله، مرجع سابق.

١٤٤) غازي بني عودة، مرجع سابق.

١٤٥) المرجع السابق.

أما تجربة الإعلام الرسمي/ الحكومي، فتشير إلى انشغال العاملين فيه بالضفة وغزة وكأنهما فلسطين ومن يعيشون فيهما هم الفلسطينيون فقط، وهذا ببساطة ضرب لفكرة الهوية الفلسطينية الجامعة في صلب تصورهما، يمكن أن تكون الضفة وغزة مقرات لمؤسسات إعلام عمومي قادمة ولكن هذا لا صلة له بخطاب هذا المؤسسات وتمثيلها^{١٤٦}، بل هناك ما يستدعي ضمان التواصل مع الفلسطيني أينما حل أو ارتحل، فكل فلسطيني يعاني اللجوء والشتات يستحق أن يحصل على اهتمام من هذا الإعلام، ليكون سؤال من نوع: كيف يمكن مخاطبة هذا الجمهور وضمان تلمس احتياجاته والعمل عليها، وضمان تمثيله في أماكن لجوئه المختلفة على اختلاف جغرافيا التواجد واختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والهموم وقضايا المعاش اليومي، بمثابة السؤال المركزي الذي يطرح على العاملين في هذا المجال والجهة التي ستوكل لها إدارة شؤونه.

ولأجل ذلك، من المهم تواجد المراسلين في المناطق التي يتواجد فيها الشعب الفلسطيني (حسب نسبة التواجد، وحسب الأحداث في تلك المناطق). فالمراسل يعبر عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها، ويستطيع نقل الحدث من واقع تجربته وخبرته ومعايشته للأحداث. وعليه، من حق المخيمات الفلسطينية، مثلاً، في الأردن وسوريا ولبنان، وغيرها، أن تكون ممثلة في الإعلام العمومي، وبخاصة أن كثيراً منها يمثل ثقلاً سكانياً، ومركزاً للحدث، كما هو الحال في سوريا على سبيل المثال. كما أنه من المهم وجود مراكز بث، واستوديوهات في تلك المناطق، مثلاً في لبنان، بحيث تمثل المنطقة المحيطة، وهي الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر، وآخر في الخليج، وآخر في أوروبا، وهكذا. وبهذه الطريقة يتم تمثيل الفلسطينيين في الشتات. كما أن وجود مجالس التحرير على مستوى المحررين ورئيس التحرير، يجب أن يضم إعلاميين من كافة المناطق، قادرين على تحديد احتياجات المواطن في تلك المناطق، والتعبير عن تلك الاحتياجات. وبهذه الطريقة، لا تنفرد منطقة في اختيار الخبر، أو تركيز الأضواء على مناطق معينة. ويحكم ذلك طبيعة الحدث، وتأثيره، وانعكاساته، بالإضافة إلى تعبيره عن واقع أبناء الشعب الفلسطيني المتواجد في منطقة ما^{١٤٧}، كما أن تطورات التكنولوجيا الحديثة تفتح للتجربة آفاقاً أوسع من التجريب فقد يكون الهاتف النقال الذي يحمله كل الناس تقريباً كافياً لكونه يختصر كل الوسائط ويصل لجميع المستهدفين من دون قيود أو عوائق^{١٤٨}.

ويطرح البعض ألا تنحصر تجربة إنشاء إعلام عمومي فلسطيني ضمن إطار مركزي جامد كما هو متعارف عليه في التجارب العربية والعالمية بل يشددون على أهمية أن يتحرر هذا النمط من تلك الفكرة في ظل توزع الفلسطيني وتشتته من خلال اعتماد الفكرة التي يقوم عليها هذا الإعلام ونثرها في أماكن تواجد الفلسطيني والعمل عليها، وبالتالي قد تكون هناك وسائل إعلام عمومي تشرف عليها مثلاً منظمة التحرير الفلسطينية وتبث من عمان ولبنان وسوريا، تخصص للحدث عن هذه المجتمعات التي تضم الفلسطيني وتضيق به، وهو ما يجعلها أنوية

(١٤٦) عباد يحيى، مرجع سابق.

(١٤٧) فريد أبو ظهير، مرجع سابق.

(١٤٨) عبد الرحيم عبد الله، مرجع سابق.

إعلامية تتبع الأنوية الأكبر في علاقة تبادلية وتشاركية^{١٤٩}، وهو أمر يشبه التجربة الأميركية مع الراديو الوطني العام^{١٥٠} NPR.

كما أن تجارب بعض الفضائيات العربية أو الفلسطينية التي تبث من دولة عربية (دبي/ الأردن/ لبنان) في ظل وجود المدن الإعلامية تمهد الطريق أمام تطوير الإعلام العمومي الفلسطيني لكي يغطي مناطق الشتات الفلسطيني، والتعامل مع قضايا الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. فبالإمكان إنشاء مكاتب للإعلام العمومي، وتعيين مراسلين من سكان تلك المناطق، وبالتالي تغطية الأخبار والأحداث.

ولضمان تحقيق هذا الأمر، يطرح البعض رؤى تطالب بضرورة إدماج مؤسسات المجتمع المدني في المخيمات ومناطق اللجوء لتكون نقطة مهمة وضمانة مركزية، بالإضافة إلى ذلك يمكن استحداث مجلس تمثيلي ضخم (congress)^{١٥١} يعقد كل عدة سنوات لتقييم وتصويب لعمل مؤسسات الإعلام العمومي ويمثل كل الفلسطينيين في كل نقاط وجودهم. ويمكن انتخاب مجلس تمثيلي أصغر يمارس الرقابة الدائمة على الجهد التنفيذي لمؤسسات الإعلام العمومي. هذا مهم لضبط رقابة العمل وجودته وتصويب المسار وحفظه^{١٥٢}.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن غياب هذه الصيغ التمثيلية والرقابية هو ما أودى بمؤسسات منظمة التحرير الإعلامية الى ما وصلت اليه مؤخرا^{١٥٣}.

وفي حال تحقق ذلك يبرز حديث الأدوار التي يفترض أن يقوم بها الإعلام العمومي الفلسطيني في عملية بناء الهوية الوطنية الفلسطينية وهي تتمثل في مواجهة الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في التحرر وإقامة دولته المستقلة. ويدخل في إطار ذلك تعزيز التمسك بالهوية والتراث والقيم، وتجسيد الوحدة الوطنية، وخلق مناخ وطني يعيش الجميع في ظله. إن دور الإعلام العمومي هو الحفاظ على النسيج الاجتماعي، والقيام بعمله بمسؤولية تجاه القضية والشعب، والدفع باتجاه تجسيد نظام سياسي واجتماعي قادر على استيعاب كافة الأطياف الفكرية والسياسية، وقادر على التصدي للتحديات المتمثلة في الاحتلال بالدرجة الأولى^{١٥٤}.

أما طبيعة الهوية الوطنية من حيث مكوناتها التي يفترض بالإعلام العمومي الفلسطيني العمل على بنائها أو إعادة صياغتها، فهي تتمثل في الانتماء للوطن، والاعتزاز بالقيم التي يستند إليها المجتمع الفلسطيني في بنائه، وهي القيم

١٤٩) هاني المصري، مرجع سابق.

١٥٠) هو شبكة الإذاعة العامة للولايات المتحدة الأميركية ومقره في واشنطن دي سي، تأسس عام ١٩٧٠ لتوفير البرامج لمحطات الإذاعة الوطنية التعليمية وغير التجارية، وكلها تبث على موجات أف أم، ويكثرون حاليا من شبكة من الإذاعات تزيد على ٩٠٠ إذاعة تنتشر في أرجاء الولايات المتحدة الأميركية.

١٥١) على طريقة النموذج البريطاني تدار الهيئة من مجموعة أشخاص مستقلين في اختصاصات مختلفة في القانون والإعلام والمال والرياضة والطب وغيرها، وهو ما يسمى بمجلس الأمناء الذي يتولى تعيين المجلس التنفيذي ومحاسبته. ووفق النموذج الفرنسي، فإن مجلس الإدارة يتكون من ١٥ شخصا يعين رئيسه من رئيس الجمهورية، وهو نفسه المدير العام لفرانس تلفزيون، ووفق المثال الألماني، يتكون مجلس الإدارة من ٧٦ شخصا وهو اختيار تمثيلي عرقي، سياسي، ديني.

١٥٢) عباد يحيى، مرجع سابق.

١٥٣) المرجع السابق.

١٥٤) ميجوثون.

الإسلامية العربية التي صاغت العلاقات الإنسانية داخل الوطن، وحددت أساليب العيش (وهذا بالطبع لا يتناقض مع تعدد الديانات والمذاهب الموجودة في فلسطين، لأن الإسلام هنا يمثل ثقافة، بالإضافة إلى أنه دين الأغلبية). وتشمل الهوية الوطنية أيضا التراث الفلسطيني، والتاريخ النضالي لهذا الشعب، والقيم التي تعارف عليها من خلال العادات والتقاليد والأعراف واللغة^{١٥٥}.

النتائج العامة للدراسة

- يمكن ان يكون للإعلام العمومي دور مهم جدا في فضاء الإعلام الفلسطيني وخاصة في مجال تدفق المعلومات ووصولها للجمهور وبناء رأي عام وثقافة وهوية وطنية جامعة في ظل الظروف الخاصة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.
- إن الإعلام العمومي هو حق للمواطن كفرد وللمجتمع، ويشكل ضمانا لإسماع صوته ومعالجة قضاياها.
- إن الإعلام العمومي أمر ممكن التحقق إذا ما توافرت شروط ومقومات إيجاده وفي مقدمتها توفر قرار الإرادة السياسية لدى السلطة الفلسطينية.
- إن التمويل المستقل من المواطنين مباشرة هو أحد ضمانات نجاح واستمرار عمل الإعلام العمومي، مع ضرورة مراعاة أن جزءا أساسيا وأصيلا من جمهور الإعلام العمومي قد لا يدفع الضرائب لكنه يستحق الخدمة لظروف الشتات واللجوء أو الاحتلال وهو ما يمكن أن يعالج من خلال الصندوق الوطني الفلسطيني.
- إن إيجاد الإعلام العمومي قد يتأتى عبر تحويل الإعلام الرسمي القائم حاليا والبناء على ما ورد في المرسوم الرئاسي رقم ٢ / ٢٠١٠، وهو أمر مقرون بصعوبات جمة، وقد يتأتى عبر تأسيس وسائل إعلام جديدة وخاصة في المجال المرئي والمسموع تحديدا.
- إن تشكيل لوبي ضاغط من إعلاميين مهنيين ومختصين وقادة ونشطاء المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية ومؤسسات حقوق الإنسان هو أحد الميكانزمات الأساسية لتحقيق هذه الغاية في ظل

(١٥٥) مبحوثون.

عدم وجود نية حقيقية لدى صانع القرار الفلسطيني لتكريس التجربة العمومية إلا من خلال التسمية.

- هناك حاجة للتخفيف من ثقل تجارب الإعلام العمومي في سياقات عربية وعالمية، فهي مختلفة ومتفاوتة فيما بينها، وغير ملزمة، كما هي، للسياق الفلسطيني الذي يحتاج وبشدة لخدمة الإعلام العمومي لظروفه الراهنة من احتلال وحالة من الحكم الذاتي والانقسام والشتات، مع حتمية تطوير نموذج بديل ومناسب للحالة الفلسطينية، يناسب خصوصيتها على أن يترافق ذلك مع تطوير إطار تشريعي خاص مستند إلى بيئة قانونية منسجمة معه، ومستندة للدستور.

- في ضوء النموذج البديل المقترح، يمكن الاستفادة من تطورات التكنولوجيا الحديثة التي تفتح لتجربة إعلام عمومي فلسطيني آفاقاً أوسع من التجريب، كما يمكن التفكير في حلول إبداعية من خلال الاعتماد على الصحافيين المواطنين والإنتاج الاشتراكي شبه المجاني والمبادرات الأهلية والتوزيع الإلكتروني.

- هناك حاجة للعمل على بناء وسائل إعلام عمومي تشرف عليها مؤسسات أهلية أو مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تبث من عمان ولبنان وسوريا، تخصص للحديث عن هذه المجتمعات التي تضم الفلسطيني، وهو ما يجعلها أنوية إعلامية تتبع الأنوية الأكبر في علاقة تبادلية وتشاركية وأحياناً تناقضية.

- هناك أهمية أن ينشأ الإعلام العمومي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة ١٩٦٧، بصفتها أراضي تضم أكبر تجمع للفلسطينيين شريطة أن يتكامل مع أماكن تواجد الفلسطيني من خلال طواقم عمل ومراكز بث ومراسلين، فلا هوية وطنية دون معرفة بأحوال الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

- يعتبر تنوع العاملين والمضامين ووسائل تقديم الخدمة وأماكن العمل، بمثابة ضمان لنجاح تجربة الإعلام العمومي الفلسطينية، وهو ما يتأتى عبر مجموعة من الإجراءات الضامنة لذلك، ويمكن الاستفادة من وجود المدن الإعلامية الحرة في دول عربية كثيرة مثل: دبي ولبنان والأردن.

- إن تحقيق تجربة الإعلام العمومي يعتبر بمثابة ضمان نسبي كي لا يخضع الإعلام الفلسطيني للتجاذبات السياسية وحالات الاستقطاب إثر الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، فمسألة الحياد

السياسي والتخلص من العقلية الفصائلية والنزوع للمهنية تعتبر ضمان نجاح تجربة إعلام عمومي فلسطينية.

- ما يراه البعض كأحد أسباب عدم إمكانية نجاح تجربة إعلام عمومي فلسطينية، يراه الكثير من المبحوثين كأحد أهم مسببات تكريس تجربة إعلام عمومي، فمن طبيعة النظام السياسي الحالي وحالة الانقسام والشتات الفلسطينية والاستهداف الدائم لمكونات الهوية الوطنية الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي، أنها تفرض التفكير في تكريس التجربة واعتبارها جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني وأحد وسائل النضال الفلسطينية.

المقترحات

بعد الإجابة على أسئلة الدراسة تحقيقاً لأهدافها التي حاولت استجلاء مشكلة الدراسة، فإن البحث يخرج بمجموعة من التوصيات على أكثر من صعيد، ويمكن إجمالها كالتالي:

أولاً: على المستوى الأكاديمي:

يقترح البحث ضرورة تنظيم مجموعة من الحلقات العلمية والثقافية والورشات المتنوعة والندوات التعريفية لنشر فكرة الإعلام العمومي، مع عدم إغفال التنظير البحثي/ العلمي للموضوع في ضوء نقص الدراسات والأبحاث التي تتناول التجارب العربية والعالمية باللغة العربية.

ثانياً: على المستوى الرسمي:

الوعي بأن الإعلام العمومي حاجة ماسة لمجتمع يسعى نحو التحرر، وكي يتحقق ذلك، فلا بد من التنكير جدياً وليس دعائياً بفك الارتباط العضوي بين الإعلام والحكومة أو الجهات التنفيذية في الدولة، وهو أمر قد يقود إلى بناء مجتمع حر وديمقراطي على المدى البعيد.

ثالثاً: على المستوى الأهلي:

يوصي البحث بضرورة تسيق الجهود الأهلية والمدنية والحزبية والإعلامية والحقوقية في سبيل تشكيل لوبي ضاغط على السلطة التنفيذية للبدء بإجراءات حقيقية نحو إعلام عمومي.

رابعاً: على مستوى القائمين على وسائل الإعلام:

ضرورة العمل على نشر فكرة الإعلام العمومي بين الموظفين، لأنه للاقتراب من الهدف، علينا ان نبدأ من الان، فهو عملية تغيير طويلة تستهدف تغيير المفاهيم ومن ثم الذهنية الحاكمة للنشاط الإعلامي، ومن ثم إجراء تغيير في أجواء العمل ومن ثم المضمون الإعلامي، حتى يناسب، وفي انتظار لحظة التغيير، ليكون الانتقال سهلاً وسلساً وبلا اضطرابات في الأداء الإعلامي.

خامسًا: على المستوى القانوني والتشريعي:

ضرورة بناء تشريع قانوني محكم لبناء تجربة إعلام عمومي فلسطينية تضمن لها الاستقلالية القانونية والإدارية والديمومة المالية المستقلة حتى تتحقق للتجربة لحظة انطلاقها ظروف مهنية للعمل تكفل لها تقديم إعلام خاص بالشعب من دون أي مضايقات أو تحكيمات تفرضها أي من الجهات ذات العلاقة وحتى تتمكن التجربة من منافسة الإعلام الخاص الذي يتمتع بميزات ضخمة يوفرها الإعلان التجاري والسوق.

المصادر والمراجع والملاحق

المراجع:

١. دراسة، تقييم تطور الإعلام في فلسطين، (رام الله، مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، ٢٠١٤).
٢. اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، البث الفضائي العربي (اتحاد اذاعات الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣).
٣. سعيد أبو معلا، «رموز الهوية الوطنية الفلسطينية في التغطية الصحفية المصورة لعضوية «دولة فلسطين» في الأمم المتحدة»، بحث علمي غير منشور، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، ٢٠١٣.
٤. محمود ميعاري، «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٩، عدد ٧٤-٧٥ (ربيع/صيف ٢٠٠٨)، على رابط: http://www.palestine-studies.org/ar_href=abstract&٣=jid&١٠٠٣٣=journals.aspx?id
٥. عماد أبو رحمة. «أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١.
٦. شذى عودة وآخرون، دور مؤسسات المجتمع المدني في توظيف الإعلام المستقل نحو التحول الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الانسان، (رام الله: اتحاد الشباب الفلسطيني، ٢٠١٣).
٧. ماجد العاروري، قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في ادارة هيئة الاذاعة والتلفزيون، (رام الله: مؤسسة أمان، ٢٠١٣).
٨. عبد الكريم حيزاوي، مجلة الاذاعات العربية عددا ١، ٢٠١٢، اتحاد اذاعات الدول العربية.
٩. موقع هيئة بي بي سي على الانترنت <http://www.bbc.com>
١٠. نجلاء العمري، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمعي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد اذاعات الدول العربية في كانون الاول ٢٠١١، مجلة الاذاعات العربية، عددا ١، ٢٠١٢.
١١. موقع مصرس: الصحافة في المانيا حرية بطعم المسؤولية، <http://www.masress.com/> /akhbarelyom/٨٧٦١، ٢٢-٣-٢٠١٢.
١٢. عبد الكريم حيزاوي، مجلة الاذاعات العربية عددا ١، ٢٠١٢، اتحاد اذاعات الدول العربية.
١٣. طالع سعود الاسدي، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمعي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد اذاعات الدول العربية في كانون الاول ٢٠١١، مجلة الاذاعات العربية، عددا ١، ٢٠١٢.
١٤. محمد الفاتح حمدي وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة

- العربية، ٢٠١٣).
١٥. فايزة يخلف، مجلة الاذاعات العربية، عدد ١، ٢٠١٢.
١٦. اللجنة العليا للتسيق بين القنوات الفضائية العربية، البث الفضائي العربي (اتحاد اذاعات الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣).
١٧. علي عواد، الإعلام والرأي، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٤).
١٨. اشرف امين: أهم نظريات الإعلام، موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب
<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?44375-%86%D8%B8%D8%B1%D9%85-%D9%87%D9%8A%D8%A3%D9%84%D8%A5%D8%B9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%D9>
 2009-3-24.85%D8%A7%D9%D9
١٩. ماجد العاروري، قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في ادارة هيئة الاذاعة والتلفزيون، (رام الله: مؤسسة أمان، ٢٠١٣).
٢٠. شذى عودة وآخرون، دور مؤسسات المجتمع المدني في توظيف الإعلام المستقل نحو التحول الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الانسان، (رام الله: اتحاد الشباب الفلسطيني، ٢٠١٣).
٢١. سماح عبد الفتاح وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).
٢٢. ماجد العاروري، الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون دراسة تقييمية، شبكة أمين الإعلامية، رام الله.
٢٣. مرسوم رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بشأن الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون.
٢٤. عماد الدين حسين: التجربة الالمانية، موقع جريدة الشروق.
<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13032012&id=76ea54da-cba3-2012/3/11237ddd78fb14-400e-bf43>
٢٥. جمال الزرن: تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية: اية علاقة، مقال في مجلة اتحاد اذاعات الدول العربية، عدد، ٧-٢٠١١.
٢٦. فايزة يخلف، مجلة الاذاعات العربية، عدد ١، ٢٠١٢.
٢٧. الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
٢٨. القانون الاساسي الفلسطيني.
٢٩. عبد الكريم حيزاوي، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمعي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد اذاعات الدول العربية في كانون الاول ٢٠١١، مجلة الاذاعات العربية، عدد ١، ٢٠١٢.
٣٠. جواد متقي، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السمعي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد

اذاعات الدول العربية في كانون الاول ٢٠١١، مجلة الاذاعات العربية، عددا، ٢٠١٢.

31. <http://ncmf.info/?p=3570>

٣٢. نجلاء العمري، حوار مهني حول تطوير منظومة الإعلام العمومي السلمي البصري في الوطن العربي، نظمها اتحاد اذاعات الدول العربية في كانون الاول ٢٠١١، مجلة الاذاعات العربية، عددا، ٢٠١٢.

٣٣. جهاد حرب. «تلفزيون فلسطين والقائمة السوداء»، موقع وكالة وطن للأخبار، على الرابط: <http://www.wattan.tv/ar/news/107889.html>

٣٤. وسام رفيدي، «الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام»، جريدة حق العودة، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. على رابط: <http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1706-art5>

٣٥. حسين أبو شنب، «الإعلام الفلسطيني في ضوء المتغيرات السياسية والتكنولوجية: واقعه، تحدياته، مستقبله»، صحيفة الحياة الجديدة، العدد: ٦٥٩٠، بتاريخ ١٤/٣/٢٠١٤، على رابط: <http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=1&id=230759&cid=3240>

٣٦. طلال عوكل، «الوطنية الفلسطينية في مرآة الإعلام»، جريدة السفير اللبنانية، العدد: ٣١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢.

٣٧. فيصل دراج، «فلسطين: الهوية الثقافية» في الكتاب السنوي الثاني، (رام الله: مؤسسة ياسر عرفات، ٢٠١٢).
الهوية، الثقافة، السياسة: قراءة في الحالة الفلسطينية»، (عمان: دار أزمة، ٢٠١٠).

٣٨. محمد المساري، «الإعلام العمومي الآن»، ٢٧ يوليو ٢٠١١، على رابط: <http://www.cerss-ma.org/cerss/index.php/2014-02-33-16-24-01-2014-notes/96>

٣٩. تيسير محيسن، «النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث»: دراسة بنيوية» (دراسة منشورة على موقع جامعة بيرزيت) على رابط: sites.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/.../2.doc

٤٠. «تقييم تطور الإعلام في فلسطين»، مجموعة باحثين، (فلسطين: اليونسكو/ مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، ٢٠١٤).

٤١. وكالة وفا، على الرابط: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5122>

٤٢. ماجد عازوري وآخرون، «الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، دراسة تقييمية»، ٢٠١٠، على رابط: file:///C:/Users/user/Downloads/PSB%20in%20the%20MENA%20region__Regional%20Report.pdf

مقابلات خاصة:

- عارف حجاوي، مدير مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، عمل لسنوات طويلة في شبكة الجزيرة الإعلامية وهيئة الاذاعة البريطانية BBC، مقابلة خاصة، بيرزيت، ٢٠١٥.
- عماد الأصغر، مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، عمل لسنوات في هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية وعايش تجربة التحول الى هيئة عامة، مقابلة خاصة، رام الله، ٢٠١٤.
- ماجد العاروري، باحث في قضايا الإعلام والقوانين وحقوق الانسان، إعلامي سابق، مقابلة خاصة، رام الله، ٢٠١٤.
- خلود عساف، عضو الامانة العامة لتقابة الصحفيين الفلسطينيين، محررة في وكالة الانباء الفلسطينية وفا وعضو مجلس ادارة سابق في الوكالة، مقابلة خاصة، رام الله، ٢٠١٤.
- حلمي موسى، محرر الشؤون الاسرائيلية في جريدة السفير اللبنانية، إعلامي يتنقل بين قطاع غزة ولبنان، مقابلة خاصة، غزة، ٢٠١٤.
- فريد ابو ظهير، استاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، مقابلة خاصة، نابلس، ٢٠١٤.
- المتوكل طه، شاعر وكاتب فلسطيني ووكيل وزارة الإعلام سابقا، مقابلة خاصة، رام الله، ٢٠١١.
- انتصار الدنان، صحافية وشاعرة فلسطينية تقيم في لبنان، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٤.
- هاني المصري، مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، مقابلة خاصة، مدينة رام الله، كانون أول ٢٠١٤.
- مصطفى الصواف، صحافي، رئيس التحرير السابق لصحيفة فلسطين اليومية الصادرة في غزة، وكاتب مقال سياسي، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٤.
- صابر عطوي، صحافي فلسطيني ومدير موقع ملتقى الخبر، لبنان، مقابلة خاصة، أيلول ٢٠١٤.
- عاطف سلامة، مدير معهد الإعلام وإذاعة صوت القاسمي في أكاديمية القاسمي، حديث خاص عبر البريد الالكتروني، تشرين أول ٢٠١٤.
- عباد يحيى، صحافي وباحث وروائي يعمل في جريدة العربي الجديد القطرية، مقابلة خاصة، تشرين الأول ٢٠١٤.
- عبد الرحيم عبد الله، صحافي وباحث يعمل في راديو سوا الأميركي، مقابلة خاصة، تشرين الأول ٢٠١٤.
- غازي بني عودة، مدير تحرير موقع القدس دوت كوم، مقابلة خاصة، رام الله، أيلول ٢٠١٤.

الملاحق:

ملحق رقم (١)

مرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٠م

بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية

رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م وتعديلاته، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، رسمنا بما هو آت:

مادة (١)

لغايات تطبيق أحكام هذا المرسوم يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك: الرئيس: رئيس دولة فلسطين/ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. الهيئة: الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية. مجلس الأمناء: مجلس أمناء الهيئة. مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة. المشرف العام: رئيس مجلس إدارة الهيئة.

مادة (٢)

تشأ بمقتضى أحكام هذا المرسوم هيئة عامة تسمى "الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية" تتبع الرئيس وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أغراضها، بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وفقاً للقانون. يكون المركز الرئيس الدائم للهيئة في القدس، وللهيئة أن تتخذ مقرّاً مؤقتاً لها في مدينة رام الله وفي مدينة غزة حسب مقتضى الحال، ولها إنشاء فروع ومكاتب داخل فلسطين وخارجها.

مادة (٣)

تسعى الهيئة إلى تحقيق الأهداف التالية: ١. تقديم الخدمة الإذاعية والتلفزيونية بالكفاءة المطلوبة وضمن توجيهها لخدمة الوطن والمواطن والمصلحة العامة في إطار القيم والتقاليد الأصيلة للشعب الفلسطيني. ٢. دعم الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي وصيانة كرامة الفرد وحرياته والعمل على نشر الثقافة الوطنية الديمقراطية. ٣. رفع وعي المواطنين بالتاريخ والتراث الفلسطيني والعربي والإنساني. ٤. توعية المواطنين وتثقيفهم وتممية أفكارهم وأذواقهم وتقديم التسلية المفيدة لهم عن طريق وسائل البث التلفزيوني المختلفة. ٥. طرح القضايا العامة والإسهام في التعبير عن مطالب المواطنين ومشكلاتهم ودعم حقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة والمعرفة.

مادة (٤)

تمارس الهيئة المهام والصلاحيات التالية: ١. تطوير البث الإذاعي والتلفزيوني وتعميمه في جميع أنحاء الوطن وإيصاله إلى العالم الخارجي. ٢. تطوير الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني بما يمكن الهيئة من التبادل المتكافئ مع المؤسسات والهيئات الإعلامية المتخصصة. ٣. إنشاء وتشغيل وصيانة وتجهيز المرافق ومحطات الإرسال وشبكات التراسل الأرضية وإعادة بث خدماتها وحقوق امتلاك واستخدام وتسجيل الترددات الإذاعية اللازمة لأنشطتها المختلفة وحمايتها بالتنسيق مع الجهات المختصة. ٤. تأهيل وتدريب الكادر الإذاعي والتلفزيوني والنهوض بمستواهم الثقافي والفني والمهني.

مادة (٥)

يعين بموجب قرار من الرئيس مجلس أمناء للهيئة. يُختار أعضاء مجلس الأمناء من الشخصيات العامة ذات المشاركة الفعالة في النشاط الفكري والديني والفني والعلمي والثقافي والصحفي والاقتصادي والهندسي والمالي والقانوني والمهتمين بنشاط الشباب والمرأة والطفولة وغيرها من النشاطات.

مادة (٦)

يختص مجلس الأمناء بالمهام الآتية: ١. تقديم المشورة النصح لمجلس الإدارة لتمكينه من القيام بمهامه. ٢. التوجيه والرقابة على أعمال الهيئة. ٣. رفع التوصيات إلى الرئيس بنتيجة مشاوراته لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

مادة (٧)

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة مكون من (٩-١٣) عضواً برئاسة المشرف العام يتم تعيينهم بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب من المشرف العام لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

مادة (٨)

يشترط فيمن يتولى عضوية مجلس إدارة الهيئة الآتي: ١. أن يكون فلسطيني. ٢. أن يتمتع بالأهلية القانونية. ٣. أن يكون حسن السيرة والسلوك. ٤. أن لا يكون قد حكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

مادة (٩)

تنتهي عضوية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في إحدى الحالات التالية: ١. الاستقالة أو الإقالة. ٢. الوفاة. ٣. مخالفة أي من شروط العضوية الواردة في المادة (٨) من هذا المرسوم.

مادة (١٠)

يتولى مجلس الإدارة المهام والصلاحيات التالية: ١. إدارة شؤون الهيئة في كافة النشاطات التي تقوم بها. ٢. إقرار السياسات العامة للهيئة. ٣. إعداد التقرير المالي والإداري ورفعها للرئيس. ٤. إعداد نظام مالي وإداري خاص بالهيئة وموظفيها بما يتفق وطبيعة العمل الإعلامي، ودون التقيد بالنظم والقواعد الخاصة بالعاملين المدنيين في السلطة الوطنية ورفعها للرئيس. ٥. إعداد الموازنة السنوية للهيئة والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ورفعها للرئيس. ٦. التعاقد مع مدقق حسابات قانوني أو أكثر وتحديد راتبه. ٧. إعداد نظام داخلي لإدارة جلساته. ٨. إعداد الأنظمة اللازمة لتنظيم شؤون الهيئة وإدارتها.

مادة (١١)

يتولى رئيس مجلس الإدارة المهام والصلاحيات التالية: ١. الإشراف العام على كافة شؤون الهيئة وإداراتها وأقسامها. ٢. تمثيل الهيئة ومجلس الإدارة أمام كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية. ٣. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. ٤. دعوة مجلس الإدارة للانعقاد. ٥. إدارة جلسات مجلس الإدارة. ٦. أية مهام أخرى يكلف بها من قبل الرئيس.

مادة (١٢)

تتكون أموال الهيئة من الموارد الآتية: ١. الاعتمادات المالية المخصصة لها في الموازنة العامة. ٢. الهبات والوصايا والتبرعات غير المشروطة. ٣. العوائد المترتبة عن أنشطتها.

مادة (١٣)

تعفى الهيئة وأعمالها وأنشطتها من الضرائب والرسوم والعوائد بما في ذلك كافة الأجهزة والأدوات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام والمواد البرمجية المرئية والمسموعة وأي مواد أخرى تكون لازمة لقيام الهيئة بأنشطتها.

مادة (١٤)

ينقل موظفي (هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين) وكافة استحقاقاتها والتزاماتها وموجوداتها إلى الهيئة، مع المحافظة على حقوق الموظفين وفقاً لقانون الخدمة المدنية.

مادة (١٥)

يصدر الرئيس الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بناءً على تسبب رئيس مجلس الإدارة.

مادة (١٦)

لمجلس الإدارة أن يصدر التعليمات والقرارات اللازمة لتسيير أعمال الهيئة إلى حين إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة.

مادة (١٧)

فيما لم يرد به نص في هذا المرسوم تخضع الهيئة للقوانين والأنظمة السارية في فلسطين.

مادة (١٨)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

مادة (١٩)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ٢٠١٠/٠٣/٠٩ م الموافق: ٢٢/ربيع الأول/١٤٣١ هـ محمود عباس رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠١٢م المعدل للمرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٢م وتعديلاته، والمرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، رسمنا بما هو آت:

مادة (١)

يُشار إلى المرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، لغايات إجراء التعديل بالمرسوم الأصلي.

مادة (٢)

يستبدل مسمى "الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية" أينما ورد في المرسوم الأصلي بمسمى "الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون".

مادة (٣)

تضاف مادة جديدة إلى المرسوم الأصلي بعد المادة (١٠) تحمل رقم (١٠) مكرر، على النحو الآتي: تنقل كافة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة إلى مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات.

مادة (٤)

يعدل نص المادة (١٨) من المرسوم الأصلي، ليصبح على النحو الآتي: يلغى منصب المشرف العام، ويلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

مادة (٥)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ٢٢/١٠/٢٠١٢ ميلادية الموافق: ٠٦ / ذو الحجة / ١٤٣٣ هجرية محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي -، اعداد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.

<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id16413>

